وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحيى فارس

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

الهجرة الأوروبية نحو الجزائر المستعمرة وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830-1900م)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الانسانية

تخصص: مقاومة وحركة وطنية

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شلالي	دكتور	رئيسا
ناصر بوقرو	دكتور	مشرفا ومقررا
صفصاف الشريفة	دكتور	عضوا مناقشا

من إعداد الطالبتين:

- مطروح لبنى.
- تاني كنزة.

تحت إشراف الدكتور:

- د. بوقرو ناصر.

السنة الجامعية: 2022/2021م


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل على نعمته علينا بهداية العلم وتوفيقه لنا على إتمام هذا البحث.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والإمتنان للأستاذ المشرف ناصر بوقرو الذي بصرنا بنوره وبصيرته وصفاء فؤاده حيث وجهنا توجيه الأب لإبنتيه، والأستاذ لطلبته إذ لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته رغم كثرة إلتزاماته ومسؤولياته إلى أن استوى هذا العمل المتواضع على ما هو عليه.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الذين أفادونا بالبضائع العلمية والتدعيمات المعنوية، خاصة الأتستاذ ذمياد رشيد والأستاذ قريثلي والأستاذ سالمي مختار ورشيد ولد بوسيافة.

كما لا ننسى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد



الإهداء

إلى أعز الناس على قلبي واللذان رضاهما

هو غايتي ودعائهما المتواصل في حضوري وغيابي

إليهما أهدي ثمرة جهدي وتعبي

إلى صدر الأنس ومنبع الدفئ أمي حفظها الله

إلى من شجعني على قول الحق أبي حفظه الله

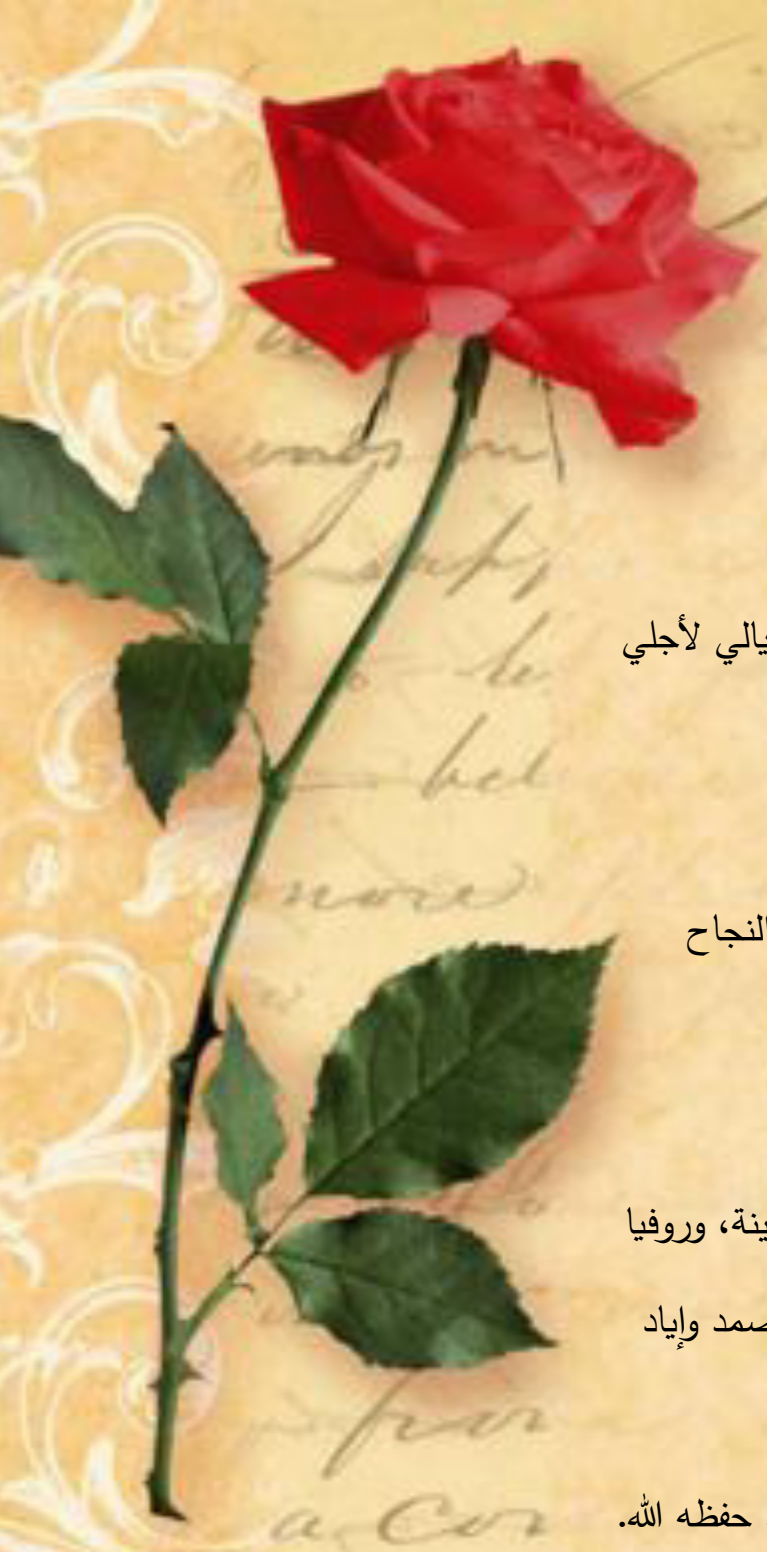
إلى شموع حياتي إخواتي فطيمة وفتيحة ومنى

وإخوتي خالد وعبد الحليم وزوجة أخي أمينة

وإلى شخص عزيز على قلبي الذي كان سندا لي.

لبنى

Copyright © Gratuitsimprimer.com



الإهــداء

إلى من علمتني الصبر والصمود

إلى شمعتي التي اشتعلت لتنير دربي وسهرت الليالي لأجلي

إلى "أمي العزيزة" حفظها الله.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء

والذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح

والذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى والدي العزيز.

إلى شموع وزينة الحياة إخوتي: زهية، ميساء، ردينة، وروفيا

وإخوتي: مراد وعبد الغني وعبد الرحمان وعبد الصمد وإياد

إلى من يشاركني الأفراح والأحزان وصبر علي

وتحمل معي مشقة إنجاز هذا العمل زوجي أحمد حفظه الله.

كنزة

Copyright © Gratuit-imprimer.com

قائمة المختصرات

الكلمة	اختصارها
جزء	ج
الطبعة	ط
ترجمة	تر
طبعة خاصة	ط-خ
الصفحة	ص
من الصفحة إلى الصفحة	ص-ص
ميلاد	م
هكتار	هـ
ديوان المطبوعات الجامعية	د.م.ج
Page	P

مقدمة

تعد الجزائر من دول البحر الأبيض المتوسط الغنية بالثروات الطبيعية، ولهذا كانت منذ القدم محلا للأطماع الأوروبية، ولم يتم التمكن منها والسيطرة عليها إلا في سنة 1830 وذلك بعد ضعف الدولة العثمانية.

لقد مرت السياسة الفرنسية منذ الاحتلال بالعديد من المراحل، إلا أن الأهداف كانت واحدة، حيث عمل الاستعمار على تعزيز وجوده من خلال تشجيعه لحركة الهجرة والاستيطان، وتمكين هؤلاء الأوروبيين من الأراضي الجزائرية التي تمت مصادرتها، فمسألة الاستيطان والهجرة واغتصاب الأراضي الزراعية كانت الشغل الشاغل للمستعمر الفرنسي، لأنه كان على علم أن لا مستقبل له في الجزائر إلا إذا ربطه بالإستيطان الذي يرتبط بدروه بالأرض، ومن أجل تحقيق أهدافها عملت فرنسا على تكريس سياستها وذلك من خلال الاحتلال العسكري مرورا بوضع اليد على الأراضي الجزائرية وصولا إلى ترسيم ذلك الإستيلاء بقوانين وتشريعات، ومن الطبيعي أن هذا سينتج عنه العديد من الإنعكاسات السلبية المؤثرة على الأهالي خاصة في المدن الكبرى باعتبارها مركز تواجد المستوطنين.

دواعي اختيار الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة دوافع منها الذاتية وأخرى موضوعية أهمها:

الذاتية: رغبتنا الشديدة والملحة في تعزيز معارفنا في تاريخ الجزائر المعاصر خاصة فترة القرن التاسع عشر.

الموضوعية: قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول مثل هذا الموضوع، وإن وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية، كذلك لكشف طريقة تحديد السياسة الإستيطانية في الأراضي الجزائرية التي اعتمدت على نهب أراضي الفلاحين الجزائريين ومنحها للمهاجرين الأوروبيين.

كما كان اختيارنا لأجل كشف مراحل تطور سياسة الاستيطان من فترة الحكم العسكري إلى فترة الحكم المدني، وكشف مدى نفوذ المستوطنين في الجزائر المستعمرة في مختلف مجالات الحياة.

- رغبتنا في الإبتعاد عن المألوف

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة لموضوع الهجرة الأروربية والإستيطان الفرنسي بالجزائر في فهم مختلف جوانب السياسة الاستعمارية الفرنسية، خاصة السياسة التي أدت إلى تفكيك البنية الاجتماعية والمساس بالمجتمع الجزائري، وذلك من خلال الوقوف على دور السياسة الإستعمارية في توجيه الهجرة الأوروبية نحو الجزائر وأهم القوانين التي تخدم الإستيطان ومصالح الكولون وتطبيقها على أرض الواقع، والتركيز على آثار الهجرة الأوروبية والسياسة الإستيطانية على جميع المجالات دون استثناء.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية البحث في تسليط الضوء على إجراءات الإدارة الاستعمارية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1830-1900م، والتركيز على سياسة الإستيلاء على الأراضي وتوزيعها على المعمرين، وما ترتب عن هذه السياسة من آثار وانعكاسات على المجتمع الجزائري؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات منها:

1-ما هو دور السياسة الاستعمارية في الهجرة الأوروبية نحو الجزائر المستعمرة؟ وكيف تغيرت هذه السياسة الى فترة الحكم المدني؟

2-ماهي الأسباب والدوافع التي ساهمت في هجرة الأوروبيين إلى الجزائر؟

3-ماهي مميزات سياسة الإستيطان في فترة الحكم العسكري؟ وكيف تغيرت؟

4-كيف كانت طبيعة الآثار التي خلفتها هذه السياسة على أهالي المجتمع الجزائري؟

المنهج المتبع في الدراسة:

1-المنهج التاريخي الوصفي: لقد قمنا باستخدامه في عرض ووصف مظاهر السياسة الإستيطانية والهجرة الأوروبية وأهم التشريعات التي انتهجتها فرنسا في ذلك.

2-المنهج التحليلي: وقد وضفناه في دراسة التشريعات وظاهرة الهجرة وتحليلها لفهم الأهداف الإستعمارية من خلال هذه السياسة.

3-المنهج الإحصائي: استعملناه لعرض جملة من الإحصائيات والأرقام المتعلقة بمصادرة الأراضي وعدد المهاجرين المستوطنين.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على الخطة التي تمثلت في مقدمة، مدخل، ثلاث مباحث وخاتمة.

- المدخل جاء تحت عنوان أوضاع الجزائر وأوروبا قبل الاحتلال الفرنسي للجزئر

- المبحث الأول كان عنوانه هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة الذي بدوره ينقسم الى مطلبين:

- الأول تحت عنوان: السياسة الإستعمارية ودورها في هجرة الأوروبيين.

- الثاني تحت عنوان: دوافع وأسباب هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة.

وخصصنا المبحث الثاني لدراسة مراحل هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة، بحيث سلطنا الضوء على أهم مميزات الهجرة الأوروبية من خلال مرحلتي الحكم العسكري والحكم المدني.

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه إنعكاسات وآثار الهجرة الأوروبية الوخيمة على الجزائريين في كل المجالات، وفي الأخير أنهينا بحثنا بالخاتمة التي تتضمنها جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة

اعتمدناعلى جملة من المصادر لإنجاز هذا البحث وأهمها:

أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية.

بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962).

محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954م.

حمدان بن عثمان: خرجة كتاب المرأة.

فرحات عباس: ليل الاستعمار.

أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر.

صعوبات الدراسة:

-صعوبة الوصول للوثائق الأرشيفية التي هي جد مهمة لموضوعنا،

-كثرة المادة العلمية مما صعب علينا الإلمام بها من خلال البحث،

-صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية باعتبار دراستنا لهذا الموضوع تعتمد كثيرا عليها،

- ضيق الوقت الذي كان عائقا كبيرا في وجهنا،

- صعوبة اللقاء مع زميلتي وهذا يرجع للبعد من منطقة إلى أخرى،

- عدم القدرة على تحقيق التوازن في المباحث بسبب طبيعة المادة حول المبحث بعينه.

مـــدخـــل

مدخل: أوضاع الجزائر وأوروبا قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر.

أ. **أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي:**

الأوضاع السياسية: مر الحكم العثماني في الجزائر بأربع مراحل تاريخية بداية بمرحلة البايات (1587/1518) ثم مرحلة الباشوات (1659/1587)، تلتها مرحلة الأغوات (1671/1659)، انتهاءً بمرحلة الدايات (1830/1671)، هذه المرحلة الأخيرة تعتبر أطول الفترات في تاريخ الجزائر العثمانية، بحيث كان الداي ينتخب من طرف الديوان مدى الحياة ويشرف على حصون المدينة، ويسهر على تطبيق القوانين المدنية والعسكرية إضافة إلى تنظيم الجيش والحفاظ على الأمن والسلم مع القبائل المجاورة[1][2].

ويساعد الداي في تسيير شؤون الإيالة الديوان الذي ينقسم إلى ديوان عام الذي هو بمثابة المجلس التشريعي للدولة والديوان الخاص الذي هو بمثابة المجلس التنفيذي للدولة[3]، وتميزت هذه المرحلة، من الحكم العثماني بكثرة الثورات والتمردات على السلطة الحاكمة والاضطرابات في صفوف الجيش بسبب ضعف الدايات وفرض الضرائب التي طبقها حكام الجزائر على الأهالي بما ان أغلب دايات الجزائر انتهت فتراتهم بالاغتيال والاعدام، حيث اغتيل ستة دايات من مجموع عشرة[4] والفترة الأخيرة من حكم الدايات هي فترة حسين باشا (1830/1818) بحيث عرفت البلاد في أيام حكمه الأولى الفتن وانتشرت الفوضى بين الأهالي وفي سنتي (1824/1823) شهد وادي الساحل حركة تمرد واسعة ضد السلطة التركية قادها محمد التيجاني[5] ووقعت في أيامه الأولى أيضاً مناوشات بين تونس والجزائر وتم الصلح بينهم بتدخل السلطان العثماني 1821م، كما شارك الأسطول الجزائري في حرب

---

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 104.

[2] عدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي زبيري، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2005، ص87.

[3] عمورة، المرجع السابق، ص105.

[4] أحمد شريف الزهار، مذكرات شريف الزهار تعين الأشراف (1830/1754)، تح: أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974/، ص89.

[5] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، (1830/1814)، ط2، الجزائر، دار هومة، 2007، ص (225/224)

اليونان عام 1827م إلى جانب تركيا في معركة نافرين باليونان، وقد تحطم الأسطول الجزائري فيها[1] وتعرضت الجزائر في عهده إلى الضغوطات الأوروبية نتيجة مقررات مؤتمر فيينا[2] 1815م ومؤتمر اكس لاشابيل 1818م[3]، وذلك بهدف القضاء على الجهاد البحري في البحر الأبيض المتوسط وانتهت بحصار فرنسا على الجزائر عام 1827م بحجة حادثة المروحة وانتهت بالاحتلال الفرنسي دي بورمون[4].

وقام الداي حسين بتوقيع معاهدة الاستسلام مع القائد الفرنسي دي بورمون 5 جويلية 1830م في حين قرر الرحيل إلى مالطا.[5]

تعود عوامل الضعف والانهيار في الجزائر خلال العقود الأخيرة من العهد العثماني إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، ومن بين العوامل الداخلية ضعف الحكام الذين تداولوا على الحكم وعجزهم في مواجهة الأخطار الخارجية، والداخلية. بالإضافة إلى فساد السياسة العسكرية عامة وسياسة التجنيد بصفة خاصة، وأصبح الانخراط في الجيش في متناول الجميع ومن بين المجندين يهود يونانيون، وامتصت بدورها هذه الفئة الغريبة والدخيلة على الجيش كل الطاقات الحية. وشرعت في ارتكاب جرائم ضد الجزائريين وكذلك من العوامل الداخلية بهذا الضعف والانهيار وقيام الانتفاضات والثورات الداخلية خلال القرن 19م مثل انتفاضة بلاد القبائل، وانتفاضة التيجانية وثورة النمامشة 1818م[6].

---

[1] نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، الجزائر، دار الحضارة، 2006، ص129.

[2]مؤتمر فيينا: سبتمبر 12814إلى جوان 1815 أطول مؤتمر جاء لوضع تسوية نهائية للمشاكل الأوروبية التي نتجت عقب الحروب النابولية وقد كانت المناقشة تدور حول وضع حد لتجارة الرقيق في شمال إفريقيا مع القضاء على القرصنة، انظر: عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، الجزائر دار الأئمة.

[3] مؤتمر اكس لاشابيل 1818: عقد في ألمانيا وأقر إلغاء تجارة الرقيق والقرصنة في شمال افريقيا، نفس المرجع.

[4] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الجزائر، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013/، ص80.

[5] صالح عباد، المرجع السابق، ص 261.

[6]عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1962/1830)، الجزائر، د.م.ج. 1995، ص (91/24).

أما بالنسبة للعوامل الخارجية من أهمها: الحملات العسكرية الخارجية على الجزائر سواءً من طرف جيرانها أو من أوروبا التي تحالفت دولها منذ ال قرن18م على محاربة الجزائر فمنها الحملات الثلاث الإسبانية في القرن 18م وفي القرن 19م والحصار البحري الفرنسي على الجزائر.[1]أما فيما يخص علاقات الجزائر بالباب العالي امتازت بالتعاون والتضامن السياسي والعكسري وتميزت علاقة الجزائر مع تونس والمغرب بالسلم والتعاون تارة والحروب والصراع تارة أخرى.

أما بالنسبة لعلاقات الجزائر الخارجية فقد استطاعت أن تكون من طرف مؤتمر في التنافس الدولي في البحر الأبيض المتوسط وأن تكون بعيدة كل البعد عن الدولة العثمانية وحافظت على استقلالها وواجهت الحملات الأوروبية دون أي مساعدة من طرف الباب العالي وفيما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية في أواخر العهد العثماني ما بين (1815/1798) شهدت حالة من التوتر وحصلت فرنسا على امتيازات صيد المرجان وقيامها بتهجير الانجليز لمدة 10 سنوات مما زاد حدة التوتر بين الطرفين وتفكير فرنسا بالاستيلاء على الجزائر قبل أن تعلن الحملة رسمياً في فيفري 1830م[2].

الأوضاع الاقتصادية:

في أواخر العهد العثماني شهدت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر تحولات كبيرة بحيث عرفت تطوراً ملحوظاً ومكانة لابأس بها إذ كانت الفلاحة تمثل المورد الاقتصادي العام لدى غالبية السكان خاصةً الأرياف وبما أن الجزائر كانت تتمتع بأراضي خصبة ووفرة المجاري المائية ساعد هذا على وجود محاصيل ذات جودة عالية غير أن الأراضي الزراعية تشغل بالشكل الأمثل وهذا راجع لتحكم السلطة فيها وعدم الاهتمام بإصلاحها من جهة وعدم تحسين الأساليب والتقنيات الزراعية التي كانت أكثرها بدائية بحيث اعتمدت على وسائل تقليدية بسيطة مثل المحراث الخشبي والمنجل للحصاد.

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر، هؤلاء مجهولون، الجزائر، شركة دار الأمة، د..ت، ص 108.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، شركة دار الأمة، 2014، ص 468.

وكثيراً ما تتعرض للجفاف الذي تسبب في حدوث نكبات تؤثر سلباً على الإنتاج، وقد كان أهم منتوج فلاحي. للتصدير يتمثل في الحبوب من قمح وشعير، أما الأراضي انقسمت إلى ثلاثة أقسام: أراضي تابعة الإقطاعية البرجوازية، وأراضي تابعة للعرش تملكها القبيلة أما الأراضي الفردية فكانت للأسر الصغيرة[1].

أما فيما يخص الصناعة كانت مكملة للنشاط الفلاحي إذ تميزت بها بعض المدن الجزائرية الكبرى. فقد كانت ترتكز على الصناعات اليدوية خاصةً النسيج والأحذية والسفن والأسلحة إضافة إلى صيد السمك، وكان تواجد العديد من الحرف التي كانت منظمة على شكل هيئات تنظيمية، تسهر على تلبية الحاجيات الضرورية للسكان أما الخزينة مع أواخر العهد العثماني شهدت نوع من التذبذب في مصادر الدخل وذلك نتيجة تراجع حيوية النشاط البحري من جهة وقلة الإتوات من جهة أخرى[2].

أما بالنسبة للتجارة، فقد كانت معظم التجارة الخارجية تتحكم فيها أيادي أجنبية فمثلاً في قسنطينة تمتعت بعض الشركات الفرنسية بامتياز تصدير الحبوب وصيد المرجان غير أن الامتيازات الفرنسية شهدت منافسة من التجار اليهود، خاصةً اليهوديان" بكري بوشناق"[3] أما التجارة الداخلية فقد ضلت بأيدي الجزائريين يتحكمون فيها واستمر ذلك لمطلع القرن 19م، حيث سيطر اليهود على التجارة الداخلية بعد سماح الداي لهم بذلك وبالنسبة للمبادلات التجارية عرفت نقصاً كبيراً بسبب الأوضاع الداخلية للبلاد وتوتر علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية، ضف إلى ذلك سيطرة اليهود على التجارة الذي تميز بمكرهم وخبثهم في المعاملات ما جعل الجزائر فريسة في يد الاستعمار الفرنسي[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982/، ص150.

[2] عمورة، المرجع السابق، ص106.

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر، 1972، ص92.

[4] عمورة، المرجع السابق، ص 106.

نستنتج من هنا أن الجزائر كانت تتمتع بثروات طبيعية هامة لم تستطع استغلالها في التنمية الاقتصادية، وهذا نظراً للأوضاع المزرية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري نتيجة ظهور العديد من الصراعات والخلافات الداخلية إلى جانب تدهور الأوضاع الصحية كل هذه الظروف شجعت فرنسا في تحقيق أطماعها المتعلقة باحتلال الجزائر.

الأوضاع الثقافية: كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر تتميز بالتنوع الثقافي الذي يشمل، مختلف الطبائع والموز والفنون والعادات والتقاليد وأنماط العيش. ويطبع كل هذا الطابع الإسلامي الذي يربط بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري، ويزرع فيهم الشعور بالانتماء إلى بلد واحدٍ وأمة واحدة. وكان هناك انتشار المساجد والزوايا والمدارس والكتاتيب القرآنية في كل ربوع الوطن والتي كانت عربية، تتكفل بها المؤسسات الخيرية والصدقات والأوقاف والنفقات الخاصة للأفراد فكان نظام الأوقاف قد أوجد نوعاً من الوحدة الثقافية في الجزائر. كونه المورد الأساسي للمدارس القرآنية، والزوايا والمعاهد، والمساجد، والمحاكم[1].

لقد كانت اللغة الرسمية في الدولة هي اللغة العثمانية. بحيث يعتمد عليها رجال الإدارة، والجيش العثماني. أما اللغة العربية الفصحى فكانت أيضاً قوية، وتنتشر بين أوساط أهل العلم والمثقفين. أما في الأوساط الشعبية، خارج المدن الكبرى نجد انتشار اللغة الدارجة، واللغة الأمازيغية، التي تعتمد عليها في المناطق القبائلية. ولغة العمل التي تدعى "رانكو أوسابير" وهي خليط من العربية والإسبانية والتركية والإيطالية.

أما بخصوص الدين فإن مختلف مكونات الشعب الجزائري كانوا على دين الإسلام، وأغلبهم على المذهب المالكي. أما العثمانيين والكراغلة وبعض الحضر الوافدين من الأندلس. فكانوا يعتقدون المذهب الحنفي إضافةً إلى أقلية يهودية لا تتعدى 1% من مجموع السكان، تمارس

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، ب.ت، ص ص 37-38.

شعائرها بكل حرية، وكان التضامن الإسلامي بين السكان سائداً في المجتمع. وكانت كل الديانات تمارس بكل حرية كاملة[1].

اتسمت الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني، بالركود الثقافي عكست ما شهدته أوروبا من نهضة علمية وصناعية. فلم تكن هناك حركات تجديد فكرية متأثرة بالفكر الأوروبي وقد أكدت كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني. أن التعليم شهد انتشاراً فكان كل جزائري يعرف القراءة والكتابة وكان القرآن الكريم أساس التعليم في جميع المستويات في المدارس التي كانت تمول بالأوقاف[2]. وكان للسلطة العثمانية دوراً في الحفاظ على التعليم وتربية الأفراد. ولعبت الزوايا والمساجد دوراً هاماً في نشر التعليم مثل: زاوية أولاد الفكون، والمدرسة التابعة لجامع البطحاء بالجزائر[3].

الأوضاع الاجتماعية:

تميزت الجزائر بتنوع شرائح سكانها. واستقرت في التجمعات السكانية. ظهر هذا بوضوح في الجانب الاجتماعي لمدينة الجزائر الذي اتخذ تركيباً هرمياً من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية[4].

فكان على رأس هذا الهرم الطائفة الحاكمة، المتمثلة في الأتراك وهي ضئيلة العدد كثيرة الامتيازات، ثم تليها جماعة الكراغلة التي أسندت لها مناصب متوسطة الأهمية بعدها، تأتي طبقة الحضر بما فيها الأندلسيون والأشراف والأعيان والذين تولوا المناصب الدينية، والتعليمية والقضائية، ويشتغلون بالحرف والمهن ويلحق بهذه الطبقة الجالية اليهودية

[1] عمورة، المرجع السابق، ص 109.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 160.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، الجزائر، 1981م، ص 276.

[4] عمورة، المرجع السابق، ص107.

والمسيحية، ونجد أسفل الهرم جماعة البرانية المحرومة من الامتيازات رغم قيامها بالأعمال الشاقة، ويأتي العبيد في آخر السلم الاجتماعي[1].

فخلال أواخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر. تميزت مدينة الجزائر بالانهيار الديمغرافي لعدة أسباب أهمها: الأوبئة، والأمراض، والمجاعات التي شهدتهاالجزائر مثل مرض الطاعون الذي قضى على ثلثي سكان الجزائر سنة 1787م وفي سنة 1792م، ظهر المرض من جديد إضافةً إلى الكوارث الطبيعية أبرزها الزلازل سنة 1755م الذي عرفته مدينة الجزائر. حيث دام شهرين كاملين إضافةً إلى الكوارث الداخلية والحملات الأوروبية التي ساهمت بشكل كبير في الانهيار الديمغرافي[2].

أوضاع أوروبا قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر:

كانت القارة الأوروبية تعيش أوضاع اقتصادية وسياسية غير مستقرة خلال القرن التاسع عشر وعرفت ثورات متتالية أثرت بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول الأوروبية مثل: مالطا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، بحيث عايشت هذه الدول أزمات اقتصادية أدت إلى انتشار البطالة مثل ما حدث في إسبانيا[3]ومن أهم الثورات التي حدثت آنذاك في القارة الأوروبية الثورة الفرنسية التي انطلقت في 1789م، وهي الحدث العالمي الفارق الذي ترك آثار ملموسة وواضحة بأوروبا وأهم نتيجة لهذه الثورة انتشار أفكار ومبادئ الحرية والعدل القومية، وانتشار القومية فكرة الديمقراطية[4].

بالإضافة إلى ثورات 1830م، حيث اندلعت ثورة عظيمة ضد الملك شارل ومست هذه الأخيرة مفاهيم جديدة لأول مرة وأصبح في فرنسا نظام ملكي مختار بإرادة الشعب، أثرت

---

[11] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص ص 73-74.

[2] على خلاصي، القصبة مدينة الجزائر، ج1، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م، ص 36.

[3] حسنة كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2021م، ص541.

[4] نزار نبيل أبو منشار، تاريخ أوروبا السياسي والثقافي بخطوطه العريضة، د.ط، د. دار النشر، ص ص 59-63.

هذه الحركة على الدول الأوروبية الأخرى وباتت التيارات السياسية تحاول أن تقتدي بالتجربة الفرنسية فقد سيطر الحزب الليبرالي على الحكومة في بريطانيا وانفصلت بلجيكا على هولندا، وانفصلت السويد على النرويج هذا ما أجبر القيادات السياسية الجديدة إعطاء مواطنيها الحقوق التي لم تكن معهودة في الدول الأوروبية من قبل[1].

أول سبعين عام من القرن التاسع عشر تحديداً: (1870/ 1800م).

شهد تطورات تقنية وانطلاق مرحلة تطوير الصناعة والتوجه للتصنيع بشكل سريع ونتيجة هذا انتشرت التجارة وتطور تنظيم الإنتاج في المصانع بالإضافة إلى زيادة التعداد السكاني.

هذا التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الدول الأوروبية، كان سبب في ميلاد فئة حديثة ظهرت تبعاً للثورة الصناعية ألا وهي شريحة العمال التي دافعت على حقوقها وهذا ما أدى إلى ظهور تيارات جديدة في فرنسا، وبريطانيا، هي الاشتراكية والشيوعية[2].

كل هذه الثورات التي حدثت في القارة الأوروبية أدت إلى أزمات سياسية، واقتصادية، هذا ما جعل الكثير من السكان يفكرون في مغادرة بلدانهم للبحث عن ظروف معيشية أفضل فاستغله الإدارة الفرنسية هذه الظروف لتشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر بهدف تجسيد مشروعها في جعل الجزائر فرنسية[3].

كانت فرنسا في القرن التاسع عشر 1830م، تفتقر إلى العنصر البشري الكافي الذي يمكنها من احتلال أراضي الجزائر الشاسعة لأنها تعرضت لثورات دامية شعبية كبيرة. وحملات استعمارية أنهكت شبابها[4].

[1] أبو منشار، المرجع السابق، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص 68.

[3] كمال، المرجع السابق، ص 538.

[4] المرجع نفسه، ص 540.

المبحث الأول:

هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة.

المطلب الأول: السياسة الاستعمارية ودورها في هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة.

المطلب الثاني: دوافع وأسباب هجرة الأوروبيين نحو الجزائر المستعمرة.

المطلب الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر ودورها في الهجرة الأوروبية.

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر كان احتلالاً عسكريا واستيطانياً، معتمداً على استغلال الأرض والإنسان معاً. لتحقيق فكرة الخلود والبقاء على الأرض الجزائرية. وذلك عبر تعمير الأرض الجزائرية، بالإنسان الفرنسي والأوروبي معاً.

ولنجاح هذه السياسة الاستعمارية، يجب تهيئة الظروف والمناخ لها. بتوفير الأرض للوافدين الجدد ولقد حاول الاستعمار الفرنسي طيلة فترة تواجده بالجزائر إحلال عناصر أجنبية على أرض الجزائر، مكان أصحابها الشرعيين[1].

عملت الإدارة الاستعمارية على تجسيد الاستعمار الاستيطاني بالقوة والعنف والقانون. ومن هنا نفهم أن الأرض هي المسألة الأولى التي مسها الاستعمار[2].

باشر الاحتلال الفرنسي في السنوات الأولى جرائمه بمصادرة مساحات واسعة من أراضي الأهالي (وذلك لجلب المهاجرين إليها ومن هنا بدأوا في سن القوانين التي تتماشى مع مصالحهم) فقد أصدرت السلطات الفرنسية عن طرق الماريشال كلوزيل[3] رغم تعهدها باحترام الممتلكات مرسوماً في 08 سبتمبر 1830م ينص على مصادرة أملاك العثمانيين والكراغلة وضمها إلى أملاك الدولة، تحت اسم الدومين[4] والاستيلاء على الأملاك الدينية. واتجهت السياسة الفرنسية إلى فرنسة السكان عن طريق جلب أعداد كبيرة من الأوروبيين وعملت على

---

[1]العربي بلعزوز، السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على الهجرة الأوروبية (1830-1900)، مجلة عصور الجديدة، ال عدد07-08، 2012، 2013م، ص 289.

[2]حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 03-04 قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، ص 149.

[3]كلوزيل Clauzel: ولد يوم12 ديسمبر1772 بفرنسا تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا وقيادة الجيش في سان دومينيك. حكم عليه بالموت عسكرياً سنة 1816م، ثم عفي عنه بعد أربع سنوات، تولى القيادة بدل دي بورمون سنة 1830م، أصبح ماريشال فرنسا سنة 1831م ثم عين مرة أخرى في الجزائر سنة 1836م وعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة، أنظر: أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992م، ص36.

[4]كمال لحمر، صورة المجتمع الجزائري (1856-1962م)، دكتوراه، علوم في علم الاجتماع والتنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، (2010-2011م)، ص 114.

تشجيع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر، لتحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية عن طريق تشجيع الاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية لتلبية حاجيات المهاجرين من أجل إنجاح السياسة الاستعمارية الفرنسية[1].

وقد شجع الكثير من الكثير من الشخصيات الفرنسية العسكرية والمدنية هذه السياسة وربطوا الاحتلال بالهجرة الأوروبية والاستيطان، فالاستيطان بلا اختلال سيكون عمل غير مكتمل، ومن بين هذه الشخصيات العسكرية التي تؤمن بضرورة الاحتلال الكلي نجد الجنرال كلوزيل الذي قام بمصادرة أملاك الأوقاف فهو من بين المتحمسين لسياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر لأنه كان متشبعاً بأفكار القرن الثامن عشر وشهد تجارب ناجعة في عملية الاستعمار والاستيطان وتوهم أن تلك التجارب ستنجع في الجزائر[2] وفتح بذلك الباب والطريق لهجرة المعمرين الأوروبيين إلى الجزائر، وذلك راجع إلى قانون 08 سبتمبر 1830م وقيامه بإقناع التجار والفلاحين بالقدوم إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي والبحث عن الذهب والمناجم الجزائرية. واغتصب مزرعة ضخمة تقدر بـ (1000هكتار) تسمى بحوش الداي وجعلها تحت اسم المزرعة النموذجية الافريقية.

إلى جانب مصادرته أملاك الأوقاف واغتصب نحو 145 صرحاً دينياً وثقافياً وانتهج سياسة الاستيلاء على الأراضي الخصبة وتسليمها إلى المهاجرين الأوروبيين[3].

وفي عهد الجنرال بيترزين[4]الذي خلف كلوزيل، شجع السياسة الاستيطانية وذلك بالسماح للفرنسيين الذين لا مال لهم بالسفر إلى الجزائر لأنهم يشكلون عائقاً عليه واعتبر خصال

[1]إبراهيم مياس، متقاربات في تاريخ الجزائر (1870-1962م)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 121.

[2]يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص07.

[3]عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997، ص220.

[4]بيترزين: ولد بفاندراك بفرنسا 24 ماي 1778م، جاء إلى اجزائر يوم 20 فيفري،1830م، لتولي منصب حاكم عام خلف كلزويل إلا أنه عزل عن منصبه في منتصف ديسمبر من نفس السنة.

القادمين من أوروبا كمجموعة حثالة شذاذ الأفاق ولا تصلح لأية حدمة أو عمل[1] بحيث في عهده استمرت الهجرة بالتدفق حتى وصل عددهم إلى 529 مدنياً في مارس 1831م، ثم خلفه الدوق دي روفيقو[2] الذي رأى من الضرورة بقاء المتوطنين الأوروبيين في الجزائر وتوزيع أراضي الأهالي عليهم[3].

لتسهيل عملية الاستعمار عن طريق الاستيطان، أصدرت سلطات الاحتلال تعجيزية نصت على إلزام الأهالي، الذي يمتلكون أراضي تقع حول معسكري دالي إبراهيم والقبة بتقديم سنداتهم يومي 24 و25 سبتمبر، على الساعة السابعة صباحاً. واعتبار المتأخر عن هذا الموعد، ليس بصاحب الملك وسحب الملك منه. وتحت التحديد بالعقوبات نفسها أسس لجنة مكلفة بفحص سندت الملكية الواجب تقديمها في أجب ثلاثة أيام.[4] ونتيجة هذه القوانين التعسفية المشجعة على الهجرة الأوروبية وخاصةً الفرنسية نحو أرض الجزائر ونظراً لتماشي سياسة الاستيطان والاحتلال فقد شهدت الجزائر هجرة استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا وقد بلغ عددها عام 1832م نحو 25 ألف معمر، وفي مدينة الجزائر لوحدها وصل العدد إلى 5341 نسمة من مختلف الأجناس الأوروبية.[5]

قامت فرنسا بعرض امتيازات عديدة لجلب أكبر عدد من المعمرين الأوروبيين، فوفرت لهم الإقامة ذلك عن طريق تشريد الأهالي الجزائريين ودفعت لهم تكاليف السفر ووزعت عليهم الأراضي الزراعية مجاناً ومدتهم بالحبوب والمواشي كمحاولة ذكية من الإدارة الفرنسية لكسر تخوف الكولون المهاجرين من المغامرة في أرض قد لا توفر لهم سبل العيش ووسائل الإعلام أيضاً قامت بتشجيع الهجرة الأوروبية وذلك عن طريق توزيع المناشير والكتيبات

---

[1] جوليان، شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة لغزو وبدايات الاستعمار(1827-1871م) تر. المعهد العالي للترجمة، المجلد01، ط01، شركة دار الأمة، الجزائر،2008م، ص 144.

[2] الدوق دي روفيقو: ولد بفرنسا 1774م، اكتسب خبرة في الحروب النابوليونية وعين قائداً على الجزائر 24 ديسمبر 1831م، اتسم عهده بالقمع، وارتكب عدة جرائم في حق الشعب الجزائري عزل 08 مارس 1833م.

[3] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج01، ط01، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص47-51.

[4] جوليان، المرجع السابق، ص 181.

[5] سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 69.

والإعلانات والصحف للترويج أن الجزائر قريبة من فرنسا وكل هذا لإزالة المخاوف من الهجرة[1].

وبعد نجاح هذه الدعاية وتسابق الطامعين على الهجرة نحو هذه البلاد الغنية بخيراتها، أنشأت أول مستوطنة أوروبية في منطقة بوفاريك سنة 1835م ومنحت مساحات أرضية تقدر بـ 4000 هكتار لاجئ من براندا تحولت سنة 1837م إلى إحدى الشركات. وكذلك ألمانيا وفرنسا وإسبانيا ومالطا...[2]

فقد ساهمت الدولة كثيراً في تشجيع الاستيطان، فأولى محاولات الاستيطان الرسمي تعود إلى سنة 1834م، وذلك بوصول 400 مهاجر ألماني وسويسري وبصدور مرسوم 22 جويلية 1834م، الذي ألحق الجزائر بفرنسا وشجع الهجرة الأوروبية بحيث اعتمد ذلك على بقاء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح الأراضي من طرف العسكريين الذين لعبوا دوراً كبيراً في تجهيز أراضي المدنيين[3].

ومع مجيئ الجنرال بيجو[4] الذي أصبح حاكماً عاماً على الجزائر سنة 1840م، اتبع سياسة الاحتلال الكلي بعد فضل سياسة الاحتلال الجزئي التي اتبعتها فرنسا حتى سنة 1840م[5] وأصدر مجموعة من القوانين وأخطرها المرسوم الذي صدر عام 1840م الذي يقضي بمصادرة جميع الأراضي المملوكة للجزائريين الذين رفعوا السلاح ضد الفرنسيين أي معاتبة كل من يثور ضد فرنسا بتجريده من أرضه فقد صمد الجنرال بيجو على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث حيث قام بتحويل الضباط والجنود لفلاحين ومزارعين وأقام حوالي 7 قرى

---

[1] سعد الله، الحركة الوطنية...، ج01، المرجع السابق، ص 69.

[2] بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، (1830-1962م)، ج01، ط. خاصة، وزارة المجاهدين الذكرى الخمسين للثورة، 2008م، ص ص 108-109.

[3] جوليان، المرجع السابق، ص 182.

[4] بيجو: ولد 15 أكتوبر 1784م، تولى الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840م، إلى 29 جوان 1817م سلك خلال سنوات حكمه سياسة العنف والقهر والإبادة والتدمير في إطار الحرب الشاملة التي مارسها اتجاه الجزائريين.

[5] حياة قنون، الاستيطان الفرنسي في الجزائر ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص127.

نموذجية للاستيطان، لكن سياسة لم تنجح إلا أنه نجح في جلب مهاجرين آخرين من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا ... بفضل التسهيلات التي كان يقدمها لهم. فسياسة بيجو الاستعمارية تتلخص في كلمتين التعمير والمعمرين وألزم مطاردة الجزائريين وإبعادهم وصرح قائلاً:" إننا في حاجة إلى جحافل من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين ولكي تجلبوهم من اللازم توفير الأراضي الخصبة لهم"[1].

ومن القرارات التي أصدرها بيجو لتشجيع الهجرة الأوروبية قرار02 أفريل 1841م، الذي ينص على أن كل فرنسي يملك مبلغاً مالياً قدره 15 ألف فرنك يستطيع شراء بقطعة أرض من الدولة تتراوح مساحتها بين 04 إلى 12 هكتار بالإضافة إلى مسكن[2]. ونتيجة هذا القرار اشتدت الهجرة الأوروبية وبشكل لم يسبق له مثيل، ففي سنو1845م وصل إلى الجزائر أكثر من 46 ألف مهاجراً كما اشتدت عمليات بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844م، 28 مستوطنة في المتيجة والساحل[3].

كما صدر في 1846م قانون يقضي بالاستيلاء على الأراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى عمال وأجراء فيها وهذا للاستحواذ على العديد من الأراضي، كما قام الجنرال بيجو بمصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية وأراضي المخزن وتأسيس مراكز استعمارية ما بين (1845-1848م) تأسس 35 مركز استيطانياً، وبلغ عدد المهاجرين 46180 سنة 1845م وهذا التزايد راجع إلى الجنرال بيجو وسياسته الاستيطانية، الأكثر اتساعاً في الجزائر[4].

وفي سنة 1848م سقطت ملكية لويس فيليب[5].

---

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر. أبو بكر رحال، ط. خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م، ص 45.

[2] بوعزيز، المرجع السابق، ص10.

[3] صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنون(1830-1930م)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ص29.

[4] بوعزيز، المرجع السابق، ص10.

[5] لويس فيليب: ملك فرنسا من (1830-1840م) ولد في باريس، وهو من الطبقة الأرستقراطية. وانضم إلى الثورة الفرنسية برتبة ضابط عام 1789م، وبعد أحداث ثورة 1830م وبقرار من فرنسا عين 07 أوت 1830مملكاً علو فرنسا، نقلا عن: بسام عسلي، جهاد الشعب الجزائري، ج01، دار العزة والكرامة، الكتاب، الجزائر، 2009م، ص 253.

وقامت الجمهورية الفرنسية الثانية التي اهتمت كثيراً بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي وانتهجت سياسة تشجيع وتمويل الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، وخاصة المشاغبين وذوي السوابق وهذا لتسوية المشاكل الاجتماعية، في باريس وقامت بتهجير 15 ألف شخص من باريس وتوطينهم في 42 قرية استيطانية[1].

بين عامي (1848-1851) واصلت فرنسا منع الأراضي للمستوطنين مجاناً وهذا ما شجع الأوروبيين والفرنسيين إلى الانتقال للعيش في الجزائر والاستقرار فيها[2].

وبعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثالثة بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث.[3] أوائل 1852م الذي كان يتحكم في فرنسا والجزائر.

وعرفت حركة الاستيطان في هذه الفترة نشاطاً كبيراً خاصةً بزعامة الحاكم العام والجنرال راندون[4] الذي شجع بدوره حركة الاستيطان الأوروبي وبنى حوالي 556 قرية استيطانية خلال(1853-1859م) وكانت سياسته تعتمد على مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي العرش واتسمت سياسة نابليون الثالث في هذا العهد اتجاه الجزائر بعدم الاستقرار[5].

وقام بطرد الفلاحين الجزائريين والاستيلاء على الأراضي ونزع منهم الملكية الفردية وبهذا بدأ عدد المهاجرين الأوروبيين في الزيادة ابتداءً من1854م وأنشأت قرى استيطانية كثيرة لجلب العديد من الأسر الأوروبية، وتوطين 500 عائلة سويسرية بالجزائر[6].

---

[1]بوعزيز، المرجع السابق، ص 13.

[2]فرحات، المرجع السابق، ص57.

[3]نابليون الثالث: (1749-1864م)، هو إمبراطور فرنسي (1852-1870م) أراد أن يجعل من الجزائر مملكة عربية وقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاث مرات: أنظر بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية إبان الفترة (1830-1962م)، ج02، المرجع السابق، ص504.

[4]راندون: كان وزير للحربية في أكتوبر 1851م، استطاع أن يقود عملية الغزو للجزائر مما جعل شهرته أكبر كحاكم عام للجزائر وعاصر الكثير من الأحداث منها المقاومة في الأغواط.

[5]بوعزيز، المرجع السابق، ص15.

[6]عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج04، شركة دار الأمة، 2014، ص09.

وأصدر نابليون الثالث مرسوم 02 جوان 1858م ينص على إنشاء وزارة المستعمرات وذلك لطمأنة المعمرين لضمان استقرارهم في الجزائر، وكانت جنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855م على النحو التالي: 86363 فرنسي، 42569 إسباني، 9082 إيطالي، 6040 ألماني، 2105 سويسري، 444 بلجيكي وهولندي، و434 انجليزي،290 بولندي، 285 برتغالي، 94 إغريقي، وبقية الهجرة إلى الجزائر. مستمرة في عهد الإمبراطورية بحيث أصبح عدد الأوروبيين يبلغ 200 ألف نسمة سنة 1866م.[1]

في عهد وزارة المستعمرات تم إنشاء 17 قرية استيطانية ووزعت 4600 قطعة أرض مجاناً على المهاجرين الأوروبيين، وقدمت هذه الوزارة مزايا وخدمات للمستوطنين سياسياً واقتصادياً وإدارياً ثم قام نابليون بإلغاء هذه الوزارة سنة 1860م.[2]

على إثر حرب 1870م وانهزام فرنسا على يد ألمانيا صوَّت البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1871م على قانون يقضي بتخصيص 100 ألف هكتار من الأراضي فوراً، بغرض نقل وتحويل جزء من سكان الألزاس واللورين الذين رفضوا العيش تحت السلطة الألمانية إلى الجزائر، بعد أن صادرت السلطات الاستعمارية 400 ألف هكتار من ممتلكات القبائل المشاركة في ثورة 1871م ولقد استفادت نحو مائة عائلة مكونة من 5000 فرد من تلك الأراضي.[3] أما أثناء الجمهورية الثالثة أي منذ 1871م شجعت الإدارة الاستعمارية الهجرة من فرنسا فما بين أعوام (1871-1882م) وصلت إلى الجزائر أربعة آلاف عائلة قدمت من مختلف أنحاء فرنسا ووزعت عليهم الإدارة مساحة زراعية قدرت بـ 34728 هكتار دون مقابل وقامت ببناء عدد هام من القرى الاستيطانية لإسكان هؤلاء المعمرين.[4]

---

[1] مياسي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المصادر، ع 05 الجزائر، 2001، ص118.

[2] بوعزيز، المرجع السابق، ص19.

[3] بلعزوز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص295.

[4] بوشنافي محمد، أثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي إلياس، ص109.

وخلال فترة (1871-1900م) تم إنشاء أكثر من 364 مركز استعماري في متيجة ووادي شلف والتيطري، فالسنة الأخيرة (1900) هي السنة التي حدث فيها تغيير كبير لصالح المستوطنين حيث أقرت حكومة باريس بعد مطالبات وتحديات من جانب المستوطنين الفرنسيين بالجزائر، فصل ميزانية الجزائر عن بقية الميزانيات الفرنسية وبهذا أعطى للفرنسيين بالجزائر ميزانية مستقلة لتطوير صناعتهم وتجارتهم ويتضح من هذا أن دارة الاحتلال شجعت الهجرة الأوروبية والنشاط الاستيطاني.[1]

المطلب الثاني: أسباب الهجرة الأوروبية إلى الجزائر المستعمرة (1830-1900).

سنتطرق في هذا المطلب إلى الحديث عن أهم الأسباب والدوافع التي كانت وراء هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة والتي تفسر بداية ونشأة ما يسمى بالاستعمار الاستيطاني الفرنسي. ومن أبرز هذه الدوافع والأسباب سنذكر ما يلي:

عرفت مسألة الاستيطان والاستعمار في عهد بيجو نمواً كبيراً حيث قام بجلب العديد من المهاجرين الأوروبيين بواسطة الاشهار الذي كانت تقوم فرنسا ترويجه في بلادها ما بين 1840 إلى غاية 1846[2] حيث جاء إلى الجزائر 194887 مهاجراً وكان وراء هذه الهجرة هو البحث، عن الأطماع لتحكم فيها والسيطرة على جميع الأراضي والممتلكات. فقد كان الاستعمار يمتلك العديد من الوسائل الأخرى، التي ساهمت في تنمية اقتصاده هناك قبل كل شيء رؤوس الأموال التي يمتلكها المعمرون الأثرياء، والصادرة عن الضرائب العربية وكذلك احتواءهم على الأراضي الخصبة[3]وانطلق ما يسمى بالتوسع الاستيطاني الذي كان توسع عسكري مثلما كان توسع مدني، وانطلقت من فكرة أن الأراضي غير أوروبية تعد مناطق فقيرة مجردة من الحضارة إضافة إلى ذلك الفراغ النسبي الذي كانت تتسم به بلدان المغرب العربي أن الفرنسيين حرصوا على استحواذ أخصب الأراضي وأفضلها ، التي تعود في

[1]أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص98.

[2]انظر إلى الملحق 01.

[3]محفوظ قدَّاش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954م) وزارة المجاهد، الجزائر،2006م، ص 159.

الأصل إلى أهالي والسكان.[1] فالاستعمار الاستيطاني يصدر أساساً عن المصالح الاقتصادية والاعتبارات الاستراتيجية ويندرج في إطار المحاولات التي تستهدف تحقيق السيطرة العالمية للحضارة الغربية، ولهذا يسمح تجزئة هذه الظاهرة عن طريق تغييرها من منظور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

فالسياسة التي تميز بها الواقع الأوروبي خلال القرن 19 بصفة خاصة كما يمكن أو بتعبير آخر يصح إدراج مختلف الحجرات الاستيطانية تحت نفس المجموعة من الأسباب العامة[2] كما لا يخفى علينا أن القرن التاسع عشر بالنسبة لأوروبا قرن التطور والتقدم خاصةً في الميدان الصناعي، الذي كانت تتزعمه كل من فرنسا وانجلترا أما ألمانيا فكانت هي لا تزال بلداً زراعياً، أما الدول الأوروبية الاخرى فلم تدخل فيما يسمى بحركة التصنيع وفي هذا الوقت كانت الدول الأوروبية الكبرى حاولت بشتى الطرق تكريس هيمنتها ليس على القارة الأوروبية وفقط بل كان السعي حتى خارجها أيضاً.[3]

ومن الأسباب التي كانت وراء هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، هو البحث عن أماكن خارج الوطن للتقليل من الضغط والنمو الديموغرافي وإبعاد العاطلين عن العمل والمشاغبين عنهم والسكيرين ذلك تفادياً لوقوع اضطرابات وانقلابات داخلية[4]وبصفة عامة فإن العقد الأول من حياة الجمهورية الثالثة (1871-1881م) تميز بهجرة الأوروبيين إلى الجزائر على نطاق واسع بحيث أن نسبة الزيادة في الهجرة بلغت 50% ونظراً لخبرة هؤلاء المهاجرين في العناية بالكروم وتحسين أنواع الخمور فقد حدثت زيادة كبيرة في الإنتاج سنة 1880م الشيء الذي نتج عنه التخلي عن العناية بالخمور من طرف الملاك وانتقال إلى المدن وذلك نظراً

---

[1] د. عميراوي أحميدة: من تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة 02-دار الهدي، الجزائر، 2009م، ص 71.

[2] بن مادي مروة، مقدم سمية: الاستيطان الأوروبي في الجزائر وأثره على المجتمع الجزائري (1834-1870)، أطروحة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة أدرار، (2019-2020م)، ص 15.

[3] عمار سلال، احتلال الجزائر من خلال أدب الرحلة ألمان في القرن 19، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر، ص61.

[4] أرزقي شوتام، السياسة والاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914،" مجلة التاريخ المتوسطي" العدد 02، جامعة الجزائر 02، ديسمبر 2020، ص 65.

لصعوبة الارتزاق من الخمور التي سيطر عليها كبار الملاك والشركات العملاقة التي لا يقوى على منافستها الأفراد الأصليين لملاك الأراضي.[1]

ومن الأسباب الرئيسية التي شجعت الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، هو أن فرنسا لم يكن لديها العنصر البشري الذي يمكنها من احتلال هذه المنطقة الشاسعة لوحدها خلال القرن التاسع عشر على وجه الخصوص وبالتحديد سنة 1830م فبعدما كانت هي وروسيا تحتلان الصدارة في أوروبا آنذاك من حيث كثافتها السكانية، تعرضت فرنسا لثورات شعبية دامية كثيرة، كما إنها اجتاحتها ما يسمى بثورات الإمبراطورية وزيادة على ذلك الحروب الكبرى والحملات الاستعمارية التي كان من ورائها إنهاك شبابها، وبالمختصر المفيد كان من الضروري بالنسبة لفرنسا أن تستعين بالأجانب الأوروبيين لتعمير الجزائر وهذا الأخير جاء إليها كل من الإسبان، والإيطاليين، وحتى الألمان وغيرهم"[2].

وبذلك أنشأت حوالي 35 ألف قرية استيطانية[3]، وذلك ما بين سنتي (1842-1845م) حيث ازداد ارتفاع عدد المهاجرين الأوروبيين إلى أن وصل بالتقريب إلى حوالي 46180 مهاجراً.[4]

كما أن الفرنسيين الذين قدموا إلى الجزائر لم يمكثوا فيها حيث عاد عدد كثير منهم وذلك كان سببه المناخ والظروف المعيشية الصعبة جداً وكان ذلك في سنوات الثلاثينيات من القرن 19[5]. وهذا ما يفسر أن فرنسا استعانت بالأوروبيين لتعمير الجزائر من مختلف الجنسيات لتستغل أرضها وتعمرها[6]. وزيادةً عن هذا وذلك فإن ازدياد الهجرة الأوروبية إلى الجزائر راجع أساساً إلى الأزمات الاقتصادية التي عايشتها بعض دول في تلك الفترة الزمنية

---

[1] أعمار بوخوش، الأرض والهجرة،" مجلة الأصالة"، ال عدد16، ص43.

[2] هلال، المرجع السابق، ص 63.

[3] انظر إلى الملحق رقم 02.

[4] بوعزيز، لمرجع السابق، ص10.

[5] Déjeux (DH) pageaux l Espayme et Algérie au 20 éme siècle cientacte culturets et crelation littéraire, édition, lharmattan, paris, 1985, p 42.

[6] - هلال مرجع سابق، ص63-64

والتي أدت إلى ظهور البطالة وعلى سبيل المثال نذكر إسبانيا حيث هذه الأخيرة انتشرت فيها البطالة مما شجع سكان أوروبا للهجرة نحو الجزائر بحثاً عن مستقبل أفضل وأحسن خارج بلدها.[1]

أما في الميدان السياسي فمن الضروري ذكر ثورتي يوليو 1830م، ومارس 1848م اللتين أدتا إلى الأحداث المميزة لهذه الفترة، وكانت سبباً مباشراً للهجرة الأوروبية نحو الجزائر ومناطق أخرى. بالإضافة إلى ألمانيا فقد تألمت كثيراً من النزيف الذي كان نتيجة عن هذه الحوادث، فإنها عانت كذلك من تزايد عدد المهاجرين خاصةً بعد فتح قارات جديدة كأمريكيا الشمالية والجنوبية حيث بلغت أقصى ذروتها في عام 1854م[2]، إضافة إلى وجود عوامل أخرى سهلت عملية الهجرة وهي قرب المسافة بين دول أوروبا وعلى سبيل المثال إسبانيا وإيطاليا والجزائر وسهولة الاتصال بين الساحلين، حيث صار البحر الأبيض المتوسط بذلك مجرد طريق وممر يسهل مروره واجتيازه حتى بالنسبة للفقراء[3].

ارتبطت الهجرة بعوامل أخرى تتعلق أساساً بجملة من التغيرات التي طرأت على القارة الأوروبية خاصةً على المستويين السياسي والاقتصادي، والواقع أن التحولات التي طرأت على فرنسا وأوروبا عموماً قد ساهمت في تسهيل مهمة فرنسا في توجيه أنظار الأوروبيين من مختلف الطبقات نحو الجزائر وبالتالي تسهيل مهمتها في استكمال الاحتلال والسيطرة على الجزائر وفرض هيمنتها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بدعم من الأوروبيين الذين استقروا في عدة مدن جزائرية مدعمين بذلك جيس الاحتلال والسيطرة[4].

---

[1] J. déjeux et pageaux, op, cite, p 06.

[2] هلال، المرجع السابق ص61.

[3] Demontés, « La colime espagnole en Algérie », in Bulletin de société de géographie, 4éme année, 1899.9éme tremestre,p 158.

[4] حسنة: هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال إفريقيا، العدد 02 سبتمبر 2021، ص ص 541-542.

خلاصة:

إن النتيجة التي نخرج بها من هذا المبحث هي أهم أسباب ودوافع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى جلب الأوروبيين من جنسيات مختلفة وذلك عن طريق سياستها الاستعمارية، التي كان لها دور كبير في توحيد تيار الهجرة الأوروبية إلى الجزائر المستعمرة، ولقد أثبت الواقع أن الحكومة الفرنسية مارست سياسة استيطانية وذلك من أجل تحقيق أهدافها وأطماعها التوسعية، وضمان الهيمنة الفعلية على أرض الجزائر المستعمرة.

المبحث الثاني: مراحل الهجرة الأوروبية نحو الجزائر المستعمرة.

المطلب الأول: الهجرة الأوروبية في مرحلة –العسكري–1830–1870

المطلب الثاني: الهجرة الأوروبية في مرحلة – الحكم المدني–1870–1900

منذ البداية لم تلتزم فرنسا بمعاهدة التسليم التي عقدت ما بين الداي حسين[1] والمارشال شال دي بورمون[2] والتي كانت في يوم 05 جويلية 1830م، بل ضرب هذه المعاهدة عرض الحائط حيث توجه جنود فرنسيون للاستيلاء على الخزينة والأملاك واغتصبوا القصور والدور ونهبوا كل ما وجدوه في البلاد وعند العباد، وكل ما وجدوه أمامهم باعتبار غنيمة الحرب، كل هذا كان من أجل احتلال الجزائر وسلب أرضها وممتلكاتها وإحلال الأوروبيين محلهم. فسارعوا إلى الاستيلاء على أهم المدن ليسكن فيها الأوروبيين ومواصلة تهجيرهم. هذا يفسر أن الاستيطان هو من أهم الركائز الأساسية للاستعمار الفرنسي في الجزائر لأن الفكر الفرنسي الذي كان ما بين فترة 1830 إلى غاية1870م أي ما يعرف بفترة الحكم العسكري كان يرى أن احتلال أرض الجزائر واستغلالها لن يكون إلا بتوطين المهاجرين الأوروبيين وتمكنهم في الجزائر عند نزول مارشال دي بورمون أرض الجزائر أصدر بياناً على لسان الأمة الفرنسية يقول فيه أنه: يقضي على النظام السائد في الجزائر، وعلى حسب ما ورد في معاهدة الاستسلام أن عنصر الأتراك هم من سكان الجزائر لكن بعد فترة من استسلام الداي حسين، قام مارشال بنقلهم عبر سفن بتهمة أسندت إليهم وهي أنهم تأمروا على فرنسا وحصل للجزائريين ما حصل للأتراك لنرى وندرك أن هذا القائد لم يحترم بنود الاستسلام.[3]

[1]الداي حسين: هو من مواليد 1765، حكم الجزائر الفترة ما بين (1818-1830) وهو آخر داياتها هو من وقع على معاهدة التسليم، وبعدها هاجر إلى الإسكندرية بمصر هو وعائلته كان رجلاً شجاعاً توفي سنة 1838م، انظر: حمدان خوجة، تقديم وتعريب والتحقيق ص 20، العربي زبير، منشورات، الجزائر،2005م ص146.

[2]شال دي بورمون: CAMET LOUIS DE BAURMONT هو الكونت لويس دي بورمون (1773-1846م) قائد في الجيش النابليوني سنة 1815 تخلى عن بونابرت وانضم إلى لويس 18، حيث أصبح وزيراً للحربية في سنة 1829م كما أنه قاد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830.انظر: بسام العسلي، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي(1830-1833م) دار النفاش، بيروت، 1980، ص 67.

[3]حمدان، المصدر السابق، ص195.

المطلب الأول: الحكم العسكري (1830-1870).

من بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ظهر تردد في صفوف الفرنسيين بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإرادة المباشرة، أو إتباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشرة. لكن في آخر المطاف لجؤا إلى الأسلوب الأول وبدأوا يشجعون إلى الهجرة الأوروبية والاستيلاء على الأراضي لتلبية حاجياتهم.[1]

1.1. الهجرة الأوروبية (1830-1847م):

بدأ الاستعمار الفرنسي الغاشم بتطبيق جرائمه من خلال استحواذ ومصادرة أراضي الأهالي وذلك قبل جلب المهاجرين إليها. وهنا شرعوا في سن القوانين التي تخدم مصالحهم، واستعملوا هذه القوانين في السلب والنهب والسرقة وقد اقتصرت الحركة الاستيطانية في هذه الفترة على جنود الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر بقيادة كلوزيل[2]، ويعتبر هذا الأخير من أكثر الضباط الفرنسين تحمساً ورغبة في سياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي للجزائر، وهذا راجع إلى كونه عاش في أمريكا الشمالية بعض الوقت وشهد هناك تجارب لعمليات الاستعمار والاستيطان الأوروبي. وتخيل أن ما شهده هناك سينجح في الجزائر لذلك أصدرت السلطات الاستعمارية يوم08 سبتمبر 1830م، نص القانون بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية، والأوقاف الإسلامية، والأسر التركية، وفتحت بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر، واغرتهم بشتى الطرق والوسائل.[3]وكذلك أصدر قائد الاحتلال والاستعمار مرسوم آخر وكان ذلك يوم 10 جوان 1831مز الذي ينص على مصادرة كل العقارات التي تعود في الأصل ملكيتها إلى البايات والأتراك الذين رحلوا وغادروا أرض الجزائر[4]. تعتبر سنة 1832م أول تجربة ومحاولة إلى ما يسمى بالاستيطان الرسمي حيث

---

[1]بوعزيز، المرجع السابق، ص7.

[2] بوعزيز، المرجع السابق، ص7.

[3]بوعزيز المرجع السابق، ص7.

[4]صالح فركوس، مشروع بحث تشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ والأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، ص24.

تم وصول سفينة إلى ميناء الجزائر تحمل 400 مهاجر من مختلف الجنسيات وهي ألماني وسويسري كانوا متوجهين إلى العالم الجديد.[1] وقد تم تخصيص لهم مقاطعتين هامتين في ضواحي مدينة الجزائر وهي القبة وإبراهيم باشا (دالي إبراهيم حاليا)[2] من طرف السلطات الاستعمارية.[3]

حيث انقسم إلى فريقين الفريق الأول، كان متواجد في دالي براهيم ويتكون من 50 عائلة هي الأخيرة منحت لهم أراضي قدرت مساحتها الإجمالية بـ 277 هكتار.

أما الفريق الثاني، كان متواجد في قبة وكان يتكون من 25 عائلة حيث وزع عليهم 39 هكتار من الأراضي[4]حيث كانت تنتشر كذلك مراكز للاستيطان ألمانية في كل من بوفاريك وحتى في تلمسان ووهران.[5]

وفي عامي (1835-1836م) عين كلوزيل حاكماً عاماً على الجزائر عمل على تجسيد سياسة الاستيطان، الحر والرسمي، حيث عمل على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن للمهاجرين الأوروبيين الوافدين من كل من فرنسا وأوروبا وجاء كذلك من كل من إسبانيا وإيطاليا ومالطة وسويسرا وأغلب هؤلاء المهاجرين، هم من المنحرفين حيث قام هذا الأخير بالسيطرة على كل الأراضي والمساكن بشكل فوضوي لا مثيل له بعد أن قاموا بطرد سكانها وأجبروهم على النزوح وكان هذا تحت كلوزيل ومن ضباط الاحتلال الفرنسي كذلك[6]..... ومع كل هذا لم تلقى هذه السياسة نجاحاً كبيراً وباهراً لغاية سنة 1839م لم يزيد عدد المهاجرين الأوروبيين على 25 ألف شخص[7] عزم الجنرال بيجو على استعمار الجزائر بالسلاح والمحراث فأخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين على أساس

[1]صالح عباد، المعمرين والساسة العرب في الجزائر 1870 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص8.

[2]ملحق رقم3

[3]هلال، المرجع السابق، ص ص 15-16.

[4]عباد، المرجع السابق، ص ص 15-17.

[5] هلال، مرجع سابق، ص16.

[6]ملحق رقم 4.

[7]بوعزيز، المرجع السابق، ص 8.

ومبدأ أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية والدفاع والمحافظة على مزروعاته إذا ما أحس وتعرض إلى الخطر، حيث أنشأ سبعة قوى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية.[1] وارتفع عدد المهاجرين في الجزائر إلى ما يقارب 25 ألف وكان ذلك في سنة 1840م وتمركز أغلبهم في الجزائر العاصمة وما جاورها (14430) أما في وهران (4837) وبلغ عددهم في عنابة (3171) و3000 مستوطن موزعين بين قسنطينة وسكيكدة وجيجل، كما نلاحظ أن عدد المهاجرين الرجال أكثر وأكبر من عدد النساء حيث أن 11948 رجل مقابل 4655 امرأة [2] ومن بين أهم القرارات والمشاريع التي أصدرها بيجو تبيح الهجرة والاستيطان وهي مصادرة الأوقاف الإسلامية إضافة إلى وضع الحراسة القضائية الإدارية على أراضي الفارين والهاربين وتفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم حيث في أعوام (1842-1845م) أنشأ حوالي 35 قرية استيطانية وارتفع عدد الأوروبيين إلى حوالي 46120 شخص وفي عام 1844م ظهر أسلوب جديد وهو انتزاع ممتلكات الأهالي وبهذا سهلت الاستيلاء 132 ألف هكتار وبنيت عليها 27 قرية استيطانية في كل من متيجة وساحل.[3] وفي عام 1845م أصدر قرار يؤكد فيه إلحاق الجزائر بفرنسا وقد قسمها من الناحية الإدارية إلى 03 مناطق وهي كالتالي:

1. منطقة مدينة تخضع للإدارة المدنية، وشملت كل من المدن والقرى الساحلية ويغلب فيها العنصر الأوروبي.
2. أما المنطقة الثانية فهي منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي حيث خضع الأوروبيين إلى الحكم المدني والأهالي، للحكم العسكري.
3. أما المنطقة الثالثة فهي منطقة عسكرية. العنصر الأوروبي منعدم لا وجود له تماماً وتشمل كل من الهضاب العليا والصحراء ويخضع الأهالي للحكم العسكري، وقسمت هذه

[1] بوعزيز، المرجع السابق، ص9.

[2] حسنة كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص546.

[3] بوعزيز، المرجع السابق، ص10.

المنطقة إلى ست وحدات إدارية تميزت هذه المنطقة بالانتشار الكبير للمكاتب العربية وهذا من أجل مراقبة الأهالي واستخلاص الضرائب منهم ومراقبة تحركاتهم.[1]

كل هذه المجهودات من قبل الجنرال بيجو. وساهمت الإدارة الفرنسية بشكل كبير على هجرة الأوروبيين إلى الجزائر ففي فترة حكم بيجو بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين حوالي 100000 مستوطن 28% إسبان و8% مالطيين و8% إيطاليين والباقي من الفرنسيين.[2]

1.2. الهجرة الأوروبية في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852م):

بعد سقوط وإعلان انتهاء الحكم الملكي لويس فيليب سنة1848م إعلان عن قيام الجمهورية الثانية بالبلد الأم، لجأت الإدارة الفرنسية إلى انتهاج نظام جديد في فرنسا وذلك من خلال تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر واستخدام منظومة الإدارية وفي قانونية تخدم المستوطنين حيث صدر قانون في شهر مارس ينص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي وسمح للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين لهم بالجزائر وذلك من أجل تسوية أمور حياتهم، كما اهتمت الجمهورية الثانية بمسألة التهجير والاستيطان الأوروبي ورسمت خطة لتهجير حوالي مائتي ألف أوروبي نحو الجزائر حيث قامت فرنسا بتهجير المهاجرين وذوي السوابق[3] حيث بين عامي (1848-1851م) استمرت فرنسا في منح أراضي المهاجرين مجاناً، حيث أنها كانت تشجع وتحفز المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين على حد سواء إلى الانتقال للعيش في الجزائر. والمكوث هناك وذلك نظراً للتحفيزات التي كانت الإدارة الاستعمارية تمنحها[4]فالجمهورية الثانية جعلت من الجزائر مقاطعة فرنسية وأنشأت هذه الأخيرة الحملات الثلاث الجزائر، وهران، قسنطينة ولم يطبق فيها القانون الفرنسي حيث كان يخدم إلا الأوروبيين ومصالحهم.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 12.

[2] عباد، المرجع السابق، ص 11.

[3] بوعزيز، المرجع السابق، ص 13.

[4] فرحات، المرجع السابق، ص 57.

[5] المرجع السابق، ص ص 57-58.

وبعد أن وزع الاستعمار الغاشم العديد من المعمرين الفرنسيين وأصبحوا بذلك أصحاب وأسياد البلاد. وكانت تدعمهم بالتشريعات ونصوص القوانين التي أُخذت كذريعة تنظيم الجزائر باعتبارها قطعة من فرنسا ونذكر على سبيل المثال بعض القوانين التي لا حصر لها ونعددها كالتالي:

مرسوم 19 مارس 1848م: جاء في هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح مقدار مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية وذلك من أجل تمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848-1851م) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر ومن جهة أخرى حُدِّد، عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم 12 ألف مستفيد وذلك خلال سنة 1848، على شرط أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب الموظفين الفرنسيين وكبار الأسر.[1]

مرسوم 24 سبتمبر 1848: حيث ذكر فيه عن تأسيس اللجنة الخاصة ويكمن هدفها في دراسة عملية الاستيطان التي استفادت من مبلغ يقدر بـ 50 مليون فرنك فرنسي.[2]

مرسوم 27 سبتمبر 1848م: جاء في هذا المرسوم الذي أصدره الجنرال دلاموريسيار قرار في ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الهجرة بصفتهم مزارعين أو عمالاً فنيين مع توقيع مسبقاً عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب، أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين عاماً وقد تكلم بلهجة صارمة "الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا على الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد"[3].

---

[1] بن داهة، المرجع السابق، ص324.

[2] بوعزيز بوضرساية الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر في القرن19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 الجزائر، 2007، ص233.

[3] بن داهة، المرجع السابق، ص326.

مرسوم 14 جويلية 1850م: جاء في هذا المرسوم أن سلطات الاحتلال أصدرت قرار يمس الجانب الثقافي فخصصته بإنشاء مدارس فرنسية إسلامية.[1]

مرسوم 16 أفريل 1851م: ورد في هذا المرسوم كيفية تنظيم منح الأراضي التابعة للدولة وكيفية الحصول على أراضي العرش والقبائل وذلك من أجل المنفعة العامة ومصلحة الاستيطان. الشيء الذي فتح المجال أمام الاستعمار الشامل.[2]

قانون 26 أفريل 1851م: جاء في هذا القانون على إقرار ملكية المستوطنين لكل الأملاك والعقارات وحرية التعرف عليها، على أساس أنها ملكية خاصة ويمارسون عليها ما يشاؤون.[3]

قانون 18 جويلية 1851م: وضعت المواد من 07 في 17 من الفصل الثالث القانون 18 جويلية 1851م، ثلاث قواعد ومن إصدار هذا القانون ضمان أمن الكولون[4]

1.3. الهجرة الأوروبية في عهد نابليون الثالث (1852-1870)

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية وظهور الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث، وفي أوائل 1852م عرفت حركة الاستيطان نشاط كبير بزعامة الحاكم العام جنرال لويس راندون. حيث بنى هذا الأخير 56 قرية استيطانية خلال أعوام (1853-1859م) حيث أنه استعمل من أسلوب بيجو في مصادرة أملاك الأهالي وانتزاع أراضي الأعراش المشاعة وتحصل على ما يقارب 61363 هكتار ما بين عامي (1851-1861م) وأحدث الاستيطان الأوروبي في الجزائر تناقضاً كبيراً وواسعاً بين المعمرين الأوروبيين والجزائريين وقد حاول نابليون الثالث أن يخفف بما أسماه المكاتب العربية حيث أراد أن يجعل نفسه

---

[1] بوعزيز، الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، دار الأبحاث، رسالة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 39.

[2] بوضرساية، المرجع السابق، ص234.

[3] بن داهة، المرجع السابق، ص 334.

[4] لويس راندون: من مواليد 1795م تم تعيين لويس نابليون الثالث كخليفة لجنرال مونبول ليصبح ما بعد حاكماً عاماً للجزائريين 1857م، توفي بجنيف سنة 1871.للمزيد انظر. ص495.

حاكماً بين المعمرين الجزائريين[1] في تاريخ 26 أفريل 1851م تم صدور قانون يقتضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين، حيث يشترط فيمن تسنح له قطعة أرض من 20 إلى 150هـ أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها ثم بعد ذلك تصبح ملكاً لهم بعد مضي 3 سنوات من استقراره بها.[2]

ففي عام 1854م، أصبح عدد المهاجرين الأوروبيين في أرض الجزائر 520 أوروبي حيث تقدر نسبة الزيادة بـ 107,14 حيث يكمن حصر عدد المهاجرين إلى أرض الجزائر خلال فترة ما بين (1853-1857م) في الجدول التالي:[3]

السنة	عدد المهاجرين	الزيادة بالنسبة المئوية
1853	142,379	6,55
1854	151,712	2,56
1855	155,607	1,72
1856	158,282	14,02
1857	180,472	35,99

ونتيجة للمراسيم التي أصدرها نابليون الثالث، مها مرسوم 02 جوان 1858م والذي أقر على إنشاء وزارة المستعمرات وهذا من أجل طمأنة المعمرين بالدرجة الأولى وكي يضمن استقرارهم في أرض الجزائر.[4]

أما المهمة الثانية لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر، وهذا بالإضافة إلى ثلاث، الشؤون العسكرية والبحرية ومن خلال مجموع هذه المصالح بني المجلس الأعلى

[1] بوعزيز، المرجع السابق، ص15.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص16

[3] عميراوي، المرجع السابق، ص ص 77-78.

[4] المرجع السابق، ص 234.

للجزائر والمستعمرات والتي انتقلت إلى وزارة أخرى هي مصلحة الجمارك والتي أصبحت في النهاية تابعة لوزارة المالية.[1]

ظهر تطور في سياسة نابليون الثالث اتجاه الأهالي من جهة جانب الإنسانية حيث قام من فهم جوانب كثير كانت تؤثر على مجرى قرارات هذا الإمبراطور وفي هذه المرحلة ظهرت عدة قرارات تكاد أن تنعدم الأمن والاستقرار وذلك كان سببه الثورات وعلى وجه الخصوص ثورة القبائل الشرقية، والصراع القائم بين المعمرين والعسكريين ومن هذا يمكن القول أن هذه السياسة؛ أي سياسة نابليون الثالث تحرص على إلغاء "وزارة الجزائر والمستعمرات" وإعادة الحكم العسكري السابق وكان ذلك سنة 1860م[2]، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان بيليي[3] حازماً على اتباع سياسة راندون في جانب يخص مبادرة الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم، حيث قام بمد الطرق البرية والسكك الجديدة وذلك من أجل خدمة مشاريع الأوروبيين الاقتصادية لكن نابليون الذي تأثر بآراء مستشارية أخذ يفكر في تطبيق وانتهاج أسلوب جديد اتجاه الأهالي الجزائريين حيث قام بزيارة الجزائر أوائل عام 1963م حيث قام بإرسال رسالة إلى بيليي في يوم 06 فيفري 1863م حيث نصح الأوروبيين بأن يهتموا باستثمار الغابات والمعادن وإنشاء الحدود، كما نصح بوقف عمليات تهجير الأوروبيين إلى الجزائر[4].

لكن برغم ذلك لم يستطع توقيف ومنح الكولون من انتزاع وسلب الأراضي من الجزائريين وإنشاء المراكز الاستيطانية بعدما قاموا بطردهم إلى الجبال والجنوب.[5] حيث ما زالت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر في عهد الإمبراطورية المتواصلة حيث في سنة 1866م بلغ عدد

---

[1]بوحوش، المرجع السابق، ص 127.

[2]بن مادي مروة، المرجع السابق، ص40.

[3]بيليسي: شارك في حملة الجزائر سنة 1830، قام بإبادة قبيلة في الظهرة، مقرها مستغانم، عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1860، أنظر بن داهة، المرجع السابق، ج2، ص 491.

[4]بوعزيز، المرجع السابق، ص 20.

[5]بن داهة، المرجع السابق، ص119.

الأوروبيين 200 ألف نسمة فمقاطعة الجزائر وحدها ازداد فيها عدد المهاجرين بشكل مخيف من 1853م إلى غاية 1855م وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[1]

السنوات	عدد المهاجرين في مقاطعة الجزائر
1853	62440
1854	67309
1855	71288

هذه السياسة أدت إلى توسع دائرة الاستيطان وكان ذلك بين عامي (1861-1864م) حيث أسست الإدارة الفرنسية 11 قرية للأوروبيين و11 قرية أخرى في 1870م كما قامت بتوزيع ما يقارب 1116000 هكتار على 4580 ممر جديد الذي تمركز في القرى كما قامت فرنسا بإنشاء وفتح عدة مشاريع في الأعمال العمومية.

هذه الأخيرة جلبت إلى الجزائر ما يقارب 50 ألف أوروبي[2]ويظهر أن الإمبراطورية، لم تقتنع بتقرير هذه اللجنة ونتائج أعمالها حيث أنشأ لجنة تحقيق أخرى وكان ذلك يوم ماي 1869م برئاسة الجنرال راندون الحاكم العام السابق للجزائر، حيث قام هذا الأخير بتحقيق طويل وأعد مشروعه لإقامة النظام المدني بالجزائر والمستوطنين الأوروبيين حيث وافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في الجلسة التي كانت في 09 مارس 1870م.[3]

المطلب الثاني: الهجرة الأوروبية في فترة الحكم المدني.

ألغي نظام الإمبراطورية وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة بعد هزيمة فرنسا في معركتي سيدان ومينز واستسلام الإمبراطور الفرنسي نابلين الثالث وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة من شهر سبتمبر 1870م، بحماس كبير من طرف أوروبيو الجزائر. كرد فعل على السياسة الإمبراطورية وتخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ

[1] رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1889) ج1، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص 71.

[2] حسنة كمال، المرجع السابق، ص548.

[3] بوعزيز، المرجع السابق، ص24.

العسكريين الذين كانوا أكبر عقبة أمام أهدافهم. فإن الجزائر الجمهورية أتيح لها أن تمارس الاستعمار الاستيطاني المباشر، من خلال الزيادة في اغتصاب الأراضي وحشر الجزائريين في الأراضي القاحلة غير الصالحة للزراعة مع تشجيع الهجرة الفرنسية، خاصةً هجرة الأهالي مقاطعتي الألزاس واللورين وتغليب العناصر الأوروبية واليهود ومنحهم الجنسية الفرنسية والسلطة المطلقة في جميع الميادين والمجالات.

يعتبر عهد الحكم المدني في الجزائر من أسوء عهود الإدارة الاستعمارية في الجزائر وكان هدف الإدارة الاستعمارية تغليب العنصر الأوروبي خاصةً في الأرياف والمناطق الزراعية جيدة التربة وفي المدن وإيجاد شعب بديل بالجزائر. لهذا ظهر في الجزائر مجتمع أوروبي جديد دخيل في عاداته وأسلوب حياته وأخلاقه أو ما يصطلح عليه الأقدام السوداء،[1] وذلك من خلال تشجيعه لحركة الاستيطان بعد مصادرة الأراضي التي سهلت عملية إقامة القرى الجديدة في شكل مستوطنات ساعدت على استغلال واستثمار الأرض بما يخدم المصلحة الفرنسية والمستوطنين.[2]

استغل المستوطنون التطورات التي حصلت في باريس بسقوط النظام الإمبراطوري للمطالبة بنظام الحكم المدني فكانت الاستجابة فورية وسرعان ما صر قانون 24 أكتوبر 1870م الذي أقر استحداث تنظيم سياسي وإداري جديد في الجزائر استجابة لمطالبهم وبذلك يكون المستوطنون قد حققوا حلمهم في إضفاء الطابع المدني على المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر، وبذلك ألغي نظام الامبراطورية بعد هزيمة فرنسا في معركتي سيدان ومينز واستسلام الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الرابع من شهر سبتمبر 1870م كرد فع على السياسة الإمبراطورية وتخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين وهناك مراسيم متعلقة بانتقال السلطة من يد العسكريين

[1] الأقدام السوداء: تسمية تطلق على المستوطنين الأوروبيين الذين سكنوا أو وولدوا في المغرب العربي عموماً وفي الجزائر خصوصاً إبان الاستعمار الفرنسي للمنطقة ما بين (1832-1962).

[2] العربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية (1830- 1962) مجلة العصور، المجلد 18، العدد 02، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2019، ص ص123-124.

إلى المستوطنين حوالي 36 مرسوم منها: مرسوم 14 أكتوبر 1870م الخاص بإنشاء منصب الحاكم العام المدني الذي يتصل مع كل الوزارات الفرنسية وليست فقط وزارة الحربية. ومرسوم 24 ديسمبر الذي سمح للمستوطنين الأوروبيين بتوسيع نفوذهم إلى المناطق التي يقطنها المسلمون الجزائريين فهذه المراسيم وضعت السلطة في يد المعمرين الذين شجعوا بدورهم مزيداً من الهجرة الأوروبية لدعم تواجدهم في الجزائر.[1]

إن النظام المدني المتبع كان أسوء من النظام العسكري إذ وضعت الإدارة الفرنسية مصير البلاد والعباد في يد المعمرين المدنيين (الكولون)، الذي كان هدفهم الرئيسي يتمثل في نهب الشعب ومصادرة أملاكه بطرق قانونية وفرض ضرائب إضافية على الشعب بحيث اتحذت الإدارة الفرنسية إجراءات أولية منها منح اليهود الجنسية الفرنسية بمقتضى قانون كريميو الصادر في 1870م حيث بهذا استطاع المهاجرين الفرنسيون أن يستولوا على مساحات كبيرة منأراضي الجزائر، حيث تمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر والتمتع بجميع الحقوق نتيجة هذا القرار بلغ عدد الأوروبيون في الجزائر حوالي 530 ألف نسمة عام 1891م،[2]

ومنحت الإدارة الاستعمارية التنازلات المجنية وكانت تسعى أن يكون الاستيطان الريفي فرنسياً لا سيما أن هذه الإجراءات، رافقت هزيمة فرنسا على يد ألمانيا في سيدان سنة1870م[3] وعلى أثر هذه الحرب صوت البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1871م على قانون يقضي بتخصيص 100 ألف هكتار من الأراضي فوراً بغرض نقل سكان الألزاس واللوين الذين رفضوا العيش تحت السلطة الألمانية إلى الجزائر[4]. وقد تكفلت الحكومة بمنحهم هكتار 100,000 من خيرة الأراضي صدر قانون ينظم لجان الهجرة وخصص قرضاً قدره 400,000 فرنك وشهدت الجزائر تدفق جماعات كبيرة من الألزاس واللورين، ففي

[1]حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص28.

[2]أرزقي شويتام: سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص203.

[3]حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة الأراضي الجزائرية، المرجع السابق، ص 152.

[4]العربي بلعزوز، السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية لها (1900/1830)، المرجع السابق، ص 295.

الدفعة الأولى استوطن حوالي 5000 شخص في الجزائر لأن هذا الاستيطان لم يكلفهم شيئاً ماعدا إتاوة سنوية رمزية قدرها سنتيم واحد عن الهكتار وأصبحت الأراضي تمنح بسهولة لكل شخص قادم نت المنطقة ويمتلك رأس مال قدره 5000 فرنك وحتى لم يكن له رأس مال فإنه يستفيد مقابل الإقامة مدة 09 سنوات وقيامه بعمل زراعي فعلي وبعدها صدر قانون تقليص مدة الإقامة للحصول على الملكية إلى 03 سنوات وهذا ما شجع الزيادة في عدد المهاجرين[1].

ولقد استخدمت الإدارة الأراضي المصادرة نتيجة ثورة المقراني 1871م لتوسيع مناطق الاستيطان وجاء ذلك في قانون 30 مارس 1871م الذي أباح مصادرة أملاك الجزائريين الذين يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا، كما انتقل إلى أملاك الدومين 446,000 هكتار من الأراضي التي كانت للثائرين وطرد الكثير من القبائل نحو المناطق الجبلية والصحراوية كعقاب لها وأدى هذا إلى توسيع حركة الاستيطان كما في الجدول التالي:[2]

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872	23,539هـ	5,221هـ	52,813هـ	82,573هـ
1873	21,060هـ	10,763هـ	28,153	59,976
1874	6,038	16,695	93,531	62,246
1875	15,876	12,031	22,655	50,553
المجموع	66,504	44,710	143,152	254,36

الجدول 01: الأراضي المخصصة لتوسيع حركة الاستيطان (1875/1872).

[1] أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق، ص 115.

[2] حياة قنون، الاستيطان الفرنسي، المرجع السابق، ص ص 152-153.

تعد فترة (1871-1881) ذروة الموجات المهاجرة، حيث ارتفع عدد المهاجرين إلى 376000 ألف مستوطن وكان أغلب المهاجرين من الألزاس واللورين عمال وتجار وصناع [1]ونظراً للصعوبات التي تعرض لها المهاجرين قامت الإدارة الاستعمارية بتهيئة الأشغال الفلاحية، والعمومية كالطريق والمباني الإدارية والمياه وكل هذا التسهيل على الأهالي الألزاس واللورين الحياة الكريمة،[2] ومنحهم الامتيازات والتسهيلات وأصبحوا من حيث القيمة الاجتماعية يحتلون صدارة الفئة الفرنسية والأوروبية على السواء.[3]

وصل عدد العائلات المهاجرين من الألزاس واللورين إلى 4000 عائلة وأنشأت لها 200 قرية وتنازلت لهم بمساحات من الأراضي وفي هذه الفترة صدر قانون وارني المعروف بقانون وارني المعروف بقانون المستوطنين الذي صدر في 26 يوليو 1873م حيث نص على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي وإلغاء جميع القوانين، ونص أيضاً على أن الأهالي غير المجنسين لا يسمح لهم التملك والاستفادة من حق الايجار أو البيع في المزاد العلني وجلب أكبر عدد من المعمرين ومنحهم الأراضي لإنجاز المشاريع وذلك من خلال منحها قروض لإنجاز هذه المشاريع في ميدان الإنتاج الفلاحي.[4]

ويعتبر هذا القانون من أخطر القوانين التي جاءت بها الإدارة الاستعمارية، لأنه يهدف إلى فرنسة شاملة وكاملة لجميع الأراضي الجزائرية وإنجاح وتشجيع الهجرة الأوروبية والاستيطان وذلك بالاستيلاء على الأراضي وتفكيك الملكية الجماعية للجزائريين ففي العشر سنوات من صدور هذا القانون فقد الجزائريون نحو 300 ألف هكتار مقابل 25 ألف هكتار ونجع هذا القانون في ضرب وحدة تماسك القبيلة والعرش وإخضاع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي بدل التشريع الإسلامي والعمل على إقرار الملكية الفردية.[5]

---

[1]بوعزيز، المرجع السابق، ص 120.

[2] بوضر ساية، المرجع السابق، ص 227.

[3]العربي بلعزوز السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 295.

[4]عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص ص 114-115.

[5]بن داهة، المرجع السابق، ص ص 363-364.

وكان هذا القانون أشد عنفاً وأكثر خبثاً في تحويل الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين ونشط التعمير الرسمي وأباح بيع الأراضي المتاحة (الجماعية) في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جداً لصالح الأوروبيين دون شرط الإقامة فيها وكان هدفه الرئيسي تفكيك المجتمع الجزائري[1] ولقد توجه هذه المراسيم والقوانين الصادرة التي استهدفت انتزاع الأراضي والاستيلاء عليها وتشريد الفلاحين الجزائريين وفتح المجال للحصول على أراضي العرش وهدف هذه القوانين القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة. لأن القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها وبذلك تتمكن الإدارة الاستعمارية من السيطرة على الأوضاع وهذا الجدول السابق يوضخ حركة تطور حركة تطور الأوروبيين خلال الفترة (1871-1900م)[2].

[1] إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 192.

[2] حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة الأراضي الجزائريين، المرجع السابق، ص 153.

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة الأوروبية على المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية والاقتصادية.

– **الانعكاسات الاقتصادية:** انعكست الهجرة الأوروبية بشكل مباشر على الجزائريين وعلى شخصيتهم ومست حياتهم العملية بالتغيير في مختلف جوانب الحياة وساهمت في تحطيم البنية الاقتصادية، للمجتمع الجزائري والقضاء على توازنه وتمثلت هذه الانعكاسات فيما يلي:

* ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وذلك باغتصاب الأراضي وفرنستها بإخضاعها للقانون الفرنسي المبني على الملكيات الفردية الحرة، وهذا ما أدى إلى إباحة التصرف في أملاك الأوقاف والاستيلاء عليها خاصةً الأراضي المقدسة.[1]

بحيث فقد الجزائريون جزءاً كبيراً من ممتلكاتهم وأرزاقهم، نتيجة مصادرة الأراضي من طرف المستعمرين وبذلك بلغت سنة 1866م قرابة 6 ملايين هكتار منها 508 ألف هكتار من الأراضي الزراعية للكولون، وبحلول عام 1917م استولى المستوطنون على 55% من مجموع الأراضي في الجزائر وتحول الكثير من الجزائريين إلى خماسين[2] عند المستعمرين أو بطالين وأجراء في حقولهم بعد أن كانوا ملاكاً للأراضي، أدى هذا إلى سوء الأحوال المعيشية والصحية نتيجة الأمراض والجفاف والقحط لاسيما خلال عامي (1866–1868م)، وأصبحت فرنسا تعتمد على المزروعات الصناعية كالتبغ والكروم وصناعة الخمور[3]. كما قامت إدارة الاحتلال بتهجير القبائل الثائرة ومصادرة أراضيهم، بسبب انتفاضاتهم ضدها[4]

[1] شبر بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 158.

[2] الخماس: هو الفلاح الذي يأخذ خمس إنتاج الأرض التي كانت يقوم بزراعتها وكان هذا سائداً في معظم البلاد العربية في العهد الاستعماري والإقطاعي: صالح عباد، الجزائريين المستوطنين وفرنسا (1930/1830)، د. م. ج. قسنطينة، 1984م، ص ص 11–15.

[3] أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي للجزائر، ص209.

[4] عميراوي احميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص26.

وفرض غرامات مالية عليهم، وكان الهدف من وراء هذا الأسلوب العقابي هو وضع حد لهذه المقاومات الشعبية التي هددت الوجود الفرنسي في الجزائر.[1]

استولت الاحتكارات الفرنسية على مناجم الحديد والفوسفات وأسست بنوك في الجزائر تابعة ومرتبطة بفرنسا، وشجعت التجارة التي كانت مرتبطة بحيث كان العمال الأوروبيون منفصلون عن العمال الجزائريين ويتمتعون بوضع أفضل منهم بكثير وكانت أجورهم أعلى وأعمالهم أنضف وأسهل[2]. كانت السلطات الاستعمارية تعتمد على استغلال اليد العاملة لحدمة الزراعة والصناعة الاستعمارية.[3]

ونتيجة مصادرة وحجز أراضي الجزائريين من طرف السلطة الاستعمارية تقلصت القاعدة المادية التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري.[4] إلى جانب فرض نظام الضرائب على الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية وبلغ مجموع هذه الضرائب 9 ملايين فرنك وذلك لزيادة ثروتهم وتوسيع أراضيهم على حساب الجزائريين وكل هذا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية من جهة وانخفاض الدخل من جهة أخرى وضعف القدرة الشرائية عند الجزائريين.[5]

أثرت الهجرة الأوروبية على القطاعات الاقتصادية الثلاث:

الزراعة، حيث قامت الإدارة الاستعمارية على تمليك الأراضي للمعمرين. وبتحويل إنتاج الأراضي من زراعة القمح إلى زراعة الكروم لإنتاج الخمور التي تشكل مورد اقتصادي كبير للاستعمار، وكان المستفيد الأول من هذا هم المستوطنون. كما شجعت الإدارة المستثمرين

---

[1] بلعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية (1962/1830) المرجع السابق، ص 135.

[2] بلاح، المرجع السابق، ص161.

[3] توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار البشائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 131.

[4] عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص58

[5] بوعزيز، المرجع السابق، ص 52.

الأوروبيين على استغلال أجود الأراضي في الجزائر لحسابهم،[1] وذلك من أجل تحسين الميزان التجاري الفرنسي وتوفير حاجياتها الغذائية، أما الأهالي فقد شهدوا تدهوراً متزايداً في الإنتاج مما أدى إلى انتشار المجاعات.[2]

أما بالنسبة للتجارة فتحكم فيها المعمرون، وبالتالي ثم احتكارها من طرف فرنسا سواءً كانت داخلية أو خارجية، هذا ما أدى إلى إفقار الأهالي [3]وإلى تدهور الأوضاع الاقتصادية.

لقد انعكست سياسة الاستيطان والهجرة الأوروبية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية سلباً على الأهالي الجزائريين في كل المجالات بالمقابل انعكس إيجاباً على المعمرين[4].

-الانعكاسات السياسية:

أثرت الهجرة الأوروبية والسياسة الاستعمارية الاستيطانية التي انتهجتها إدارة الاحتلال على المجتمع الجزائري في الميدان السياسي بحيث سلبت جميع الحقوق من الفرد الجزائري ومنعته من المشاركة في جميع الأنشطة السياسية بالرغم من أنه يعتبر فرنسي، ولا تحق له هذه الحقوق إلا في حالة خروجه عن أحكام الشريعة الإسلامية والتخلي عن مبادئه وحالته الشخصية.[5] أما من حيث التمثيل الإداري فقد كانت فرنسا تعتمد على المستوطنين تعتمد على المستوطنين بالرغم من قلة عددهم، ومن أن العنصر الأصلي والغالب هم الأهالي الجزائريين وهذا من أجل دمج الجزائر بفرنسا.

لقد أدى هذا كله إلى تهميش الجزائريين المسلمين وحرمانهم من التمثيل السياسي والوظائف العليا في الحكومة.[6]

---

[1]عميراوي احميدة وآخرون، المرجع السابق، ص58.

[2]بوعزيز، المرجع السابق، ص 52.

[3]عبد المالك التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي " دراسة تاريخية مقارنة"، عالم المعرفة، الكويت، 1978م ص93.

[4]لونيسي، المرجع السابق، ص 94.

[5]توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص432.

[6]المرجع نفسه، ص 104.

كانت السلطة والحكم في الجزائر المستعمرة حكراً على الفرنسيين فقط بحيث اعبروا أن الجزائر، وطنهم الحقيقي بالرغم من قلتهم. واحتكروا أغلب المناصب المهمة لهم.[1]

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.

-**الانعكاسات الاجتماعية:** كان للهجرة الأوروبية والسياسة الاستيطانية انعكاسات وخيمة على الأهالي الجزائريين، فلم لهم حياة مريحة ولا وضع اجتماعي جيد. حيث أحدثت السياسة العقارية والاقتصادية تأثيراً كبيراً على الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي كان يعتبر شعباً خاضعا للاستعمار ومجرد من أراضيه. ومن هذه الانعكاسات ما يلي:

* انتشار البطالة بسبب تجريد الشعب من أملاكه وطرده إلى مناطق نائية، حيث أصبح الجزائريين خدام في أراضيهم أو خماسين بعدما كانوا هم ملاك وأسياد الأراضي ويتقاضون أجور لا تكفي لسد حاجياتهم الضرورية.[2]

وكان عدد البطالين في الجزائر 2900000 من مجموع 3200000 جزائري[3]

* في الفترة الممتدة بين (1866- 1868م)، تعرض القطاع الزراعي لعدة آفات مثل القحط والكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد، وهذا ما تسبب في انتشار المجاعة والأوبئة الفتاكة. كل هذه العوامل أدت إلى المجاعة الكبرى والتي تسببت في هلاك الكثيرين، إذ قدر عدد الموتى الجزائريين بـ 500ألف؛ أي ما يعادل 30 ألف نسمة.[4]

* تدني المستوى المعيشي والصحي وذلك بانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة المعدية نتيجة الأوساخ مثل: الكوليرا، والتيفوس، والسل، وأمراض العيون، إذ بلغ معدل حياة الجزائري 50 سنة. حيث خلال شهرين مات تسعة عشر ألف جزائري بسبب هذه الأمراض وعدم

---

[1] المرجع نفسه، ص 107.

[2] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 82.

[3] لونيسي، المرجع السابق، ص93.

[4] أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي، المرجع السابق، ص 20.

وجود المستشفيات وقلة الأطباء الذي بلغ عددهم 1850 طبيب وكان استقرارهم بالمدن الكبرى و660 قابلة مولدة و611 صيدلي[1]نأخذ قسنطينة نموذجاً عدد الوفيات والمواليد:[2]

المواليد				الوفيات			
السنة	ذكور	إناث	المجموع	رجال	نساء	أطفال	المجموع
1847	299	302	601	349	295	563	1207
1848	365	312	677	319	267	649	1235
1849	430	381	811	606	478	773	1857
1850			733	702	311	673	1386
1851			1119	338	3308	733	1379

ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أن عدد الوفيات في تزايد كبير وأكبر من عدد المواليد بقسنطينة لوحدها. بسبب انتشار الأمراض وظلت الحالة الصحية والاجتماعية للأهالي في تدهور مستمر نتيجة تفشي داء الكوليرا والتيفيس عام (1866-1867م) وكانت الأرواح تحصد بالآلاف نتيجة الأمراض والمجاعة والفقر، مع ذلك لم تتحرك السلطة الاستعمارية لإنقاذ الجزائريين بل زادت من معاناتهم بنشر رعب الإبادة بشتى الطرق والوسائل.[3]

ومن العوامل التي كانت وراء انخفاض وتناقص عدد السكان بالإضافة ما ذكرناه سابقاً عامل الهجرة الإرادية والتهجير اللاإرادي، بحيث عرفت ظاهرة الهجرة انتشاراً واسعاً. فهاجر العديد من الجزائريين بلدهم من أجل الحفاظ على دينهم ولغتهم. وكانت الهجرة نحو البلدان الإسلامية، ذلك نتيجة الأوضاع التي كانت يعيشها الجزائريين والقوانين التشريعية التي سنتها الإدارة الاستعمارية، حيث بلغت أوجها في مطلع القرن العشرين. إذ كانت الهجرة في القرن

[1]توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 134.

[2] المصدر: صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص322.

[3]صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 330-334.

التاسع عشر، والعشرين مقصورة على الدول العربية الإسلامية بينما شملت فيما بعد فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية[1].

وفي ظل هذه الأوضاع المزرية التي عاشها المجتمع الجزائري، عرف حالة من البؤس التي وصفها أجيرون أنها حالة من الألم الشديد والبؤس، والجرح العميق؛ نتيجة فقدان أرض الأجداد لأنهم بحاجة إليها.

– ووصف جول فيري حالة ومنظر مأساة الشعب الجزائري منذ الاحتلال فقال:" ... رأينا وسط الغابات بقعاً محروثة وحقولاً مزروعة وشعيراً، وقمحاً قرب سهول حرثها طيلة قرون المحراث العربي العتيق، سلبت من أيدي الجزائريين سلباً وضمت إلى أملاك الغابات." [2]

وكيف لا يظهر البؤس في وجه الأهالي حيث يرى عدوه يسكن الدور والقصور في المدن وهو يهيم في البادية القاحلة.[3]

– ومن أهم الانعكاسات التي خلفتها الهجرة الأوروبية والاستيطان: تفكيك وحدة القبيلة وتشتيت تكوينها الاجتماعي التقليدي، بحيث كان الجزائريون محافظين على توازنها بالعامل الديني والأرض المشتركة.[4]

ساهمت هذه السياسة الاستعمارية، نتيجة الهجرة الأوروبية في انهيار نظام القبائل وزوال الأرض والروابط المتينة لأفراد القبيلة الواحدة.[5]

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول، أن الهجرة الأوروبية والسياسة العقارية والقوانين الاستعمارية؛ أحدثت تغييراً جذرياً في المجتمع الجزائري بحيث أصبح المستوطنون يشكلون أعلى طبقة في السلم الاجتماعي.[1]

---

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 210–211.

[2] فرحات، المرجع السابق، ص61.

[3] توفيق المدني، ص 132.

[4] بن داهة، المرجع السابق، ص 28.

[5] صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان، المرجع السابق، ص 337.

- الانعكاسات الثقافية:

لا تقتصر انعكاسات الهجرة الأوروبية على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل امتدت إلى الميدان الثقافي وكان المستعمر يهدف إلى إدماج الجزائر مع فرنسا، وطمس هويتها العربية الإسلامية. ومن أجل تحقيق ذلك عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تطبيق سياسة اقتصادية وثقافية تتمثل فيما يلي:

محاربة التعليم العربي، وذلك بإصدار عدة قوانين سنها الاحتلال الفرنسي لمحاربة اللغة العربية، وحتى الأمازيغية. وجعل اللغة الفرنسية، هي اللغة الوحيدة للبلاد. وقد كان لهذه القوانين أثر على المجتمع الجزائري يتمثل في تحويل لغة الإدارة والحكم إلى اللغة الفرنسية.[2] وقد لعب الاستعمار دور كبير في نشر الجهل والأمية لإنشاء جيل مشبع بالثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية وإفراغ مناهج التعليم من محتواها، الحضاري والثقافي الذي من شأنه إعداد مجتمع مؤهل لنهضة حقيقية.[3]

- تميز الاستعمار الفرنسي في الجزائر بفرض اللغة الفرنسية على المجتمع الجزائري ونشرها في أوساطه، لكونها وعاء الثقافة ولغة القرآن. فعمل الاستعمار على القضاء عليها عن طريق سياسة الفرنسة وذلك بتلقين الأطفال الجزائريين التعليم المفرنس وتدمير معظم مراكز الثقافة العربية، وظهور معاهد ثقافية غربية ومدارس فرنسية مختلطة.[4] بحيث بلغ عدد المدارس الابتدائية الفرنسية العربية في عام 1870م، 36 مدرسة وبلغ عدد التلاميذ المسجلين 1300 تلميذ مسلم، وثلاث مدارس عليا، إلا أنها أغلقت من طرف الجمهوريين الفرنسيين المقيمين في الجزائر. ولم يتبقى في عام 1882م سوى 16 مدرسة ابتدائية مفتوحة.[5] وذلك لأنهم رأوا، أن خلق مجتمع مثقف متعلم في البلاد لا يضمن أن يكون موالياً

---

[1]المرجع نفسه، ص 340.

[2]سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، 1996م. ص208.

[3] أجيرون، المرجع السابق، ص 126.

[4]صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة، 1980م، ص ص 153-157.

[5]أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي، المرجع السابق، ص211.

لفرنسا نتيجة إهمال الفرنسيين للتعليم وتثقيف الأجيال الجزائرية، انعكس سلباً على المجتمع الجزائري وذلك بتفشي الأمية بين صفوف الجزائريين[1] نظرا لنسبة نمو التعليم البطيء، وهذا ما تؤكده هذه الأرقام بحيث بلغ عدد المتمدرسين في المدارس الفرنسية الابتدائية في مطلع القرن العشرين (33,397) تلميذاً مسلماً، أي 4,3 من عدد التلاميذ البالغين سن التمدرس، وفي عام 1914م بلغ عدد التلاميذ 47,397 تلميذاً، من 60,644 تلميذ متوجهين بشهادة البكالوريا و12 طالب حاصل على شهادة الليسانس.[2]ضف إلى ذلك التمييز العنصري والاضطهاد اللاأخلاقي الذي تعرض له الجزائريون. وأوضح الكاتب الفرنسي أوغست برنارد، هدف الاستعمار الفرنسي في الجزائر إذ قال:» أننا لم نحضر إلى الجزائر لإقرار الأمن، بل لنشر الحضارة واللغة والأفكار الفرنسية وليست الجزائر مستعمرة كالهند الصينية، ولكنها جزء من فرنسا كما كانت أيام روما... وإننا نريد أن نجعل هناك جنس يندمج فينا عن طريق اللغة والعادات وسيتم هذا. بعد نشر لغة فيكتور هوغو." بحيث كشف برنارد عن حقيقة السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر وهي تغيير معالم الثقافة الجزائرية من خلال محاربة مقومات الشخصية الإسلامية.[3]

– حاول الاستعمار أيضاً، محاربة الدين الإسلامي وذلك بالاستيلاء على الأملاك الوقفية. والقضاء على نشاطاتها باعتبارها الممول الرئيسي للمساجد والزوايا. والعمل على نشر المسيحية تحت اسم مشروع التنصير وذلك لقتل الروح الإسلامية والقضاء على لغة القرآن.[4]ولهذا الغرض شيدوا العديد من المدارس. وتعود محاولات التنصير إلى المحاولة الأولى، التي قام بها الكاردينال لا فيجري إلى السنوات التي تعرضت فيها الجزائر إلى المجاعة (1867–1868م) وكان هذا الأخير متخذاً موقفاً معادياً للإسلام والمسلمين، كما

[1]العقاد، المرجع السابق، ص ص 153–157.

[2]أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ص 212.

[3]العقاد، المرجع السابق، ص 159.

[4]بلاح، المرجع السابق، ص 152.

منع المسلمين من آداء مناسك الحج قائلاً:" لقد أثبتت التجربة أن المسلمين بعد عودتهم من الحج يصبحون أكثر تطرفاً، وأقل استعداداً للخضوع لسيطرتنا"[1].

– جراء هذه السياسة الاستعمارية، تراجع عدد المؤسسات الدينية والتعليمية وانخفاض عدد الطلبة والتلاميذ؛ وبالتالي انحطاط المستوى التعليمي والثقافي. وقامت إدارة الاحتلال بتحويل العديد من المساجد إلى كنائس وبين (1830–1845م)، تم إنشاء 60 كنيسة ومعبداً و16 مؤسسة دينية، وجلب 91 قديساً مختصين في الشؤون الدينية المسيحية.

[1] أرزقي شويتام، الاستيطان الفرنسي، المرجع السابق، ص 212.

خلاصة:

كان لسياسة الاستيطان، والهجرة الأوروبية انعكاسا وخيمة؛ مادية ونفسية على كل أفراد المجتمع الجزائري. فمنهم من فقد حياته وأملاكه. وتعرضت عائلاتهم للتشتيت والنفي. بحيث أحدثت هذه السياسة خلل كبير في البنية الاجتماعية والاقتصادية، بعد أن تعرضت الملكية الجماعية للتفتيت والتقسيم.

وقد أفقد ذلك تماسك القبيلة مما جعلها، تضيع قيمتها التي كانت أساس وجودها واستمرارها، وبعدما كان الفلاح الجزائري سيداً على ملكه، تحول إلى أجير وخماس عند الكولون. نتيجة ذلك انخفض مستوى المعيشة، للفرد الجزائري فلم يعد قادراً على ضمان قوته اليومي، وتدهورت أحواله الصحية نتيجة؛ تفشي الأمراض والأوبئة وسوء التغذية.

أما بالنسبة للمجال الثقافي انعكست الهجرة الأوروبية عليه سلباً، وذلك يظهر جلياً في تدهور وتدني المستوى التعليمي والثقافي لدى الجزائريين.

خـاتـمـة

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر مس الأرض والإنسان معاً واستهدف عناصر الهوية والشخصية الوطنية، وفي مقدمتها الدين واللغة والتاريخ والحضارة عموماً. لقد كان يهدف إلى استيطان طويل المدى بالجزائر لتحقيق أطماعه وآفاقه وغاياته على أرض الجزائر. لهذا كانت هذه الأخيرة هي المسألة الأولى التي مسها الاستعمار، كان الاستيلاء على الأراضي وسيلة لكسب الشرعية في البقاء.

قامت السياسة الاستيطانية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية على الهجرة الأوروبية، وذلك بإحلال المستوطنين محل الجزائريين وتهيئة الوضع الذي تتم فيه عملية التوطين وسن القوانين التي تتماشى مع المستوطنين المتعلقة بنهب الأراضي، فأخذوا الأملاك الخاصة والعامة وحتى الأملاك الدينية لم تسلم من السطو فتم ضمها إلى أملاك الدومين. لتعمير هذه الأراضي شجعت إدارة الاحتلال الهجرة الأوروبية وتوفير العيش الكريم لهم، وإغراء المواطنين الفرنسيين والأوروبيين حيث وجدت فرنسا الفرصة المواتية لتعمير الجزائر نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عايشتها بعض الدول الأوروبية خلال هذه الفترة. مما أدى ببعض سكانها للهجرة إلى الجزائر طمعاً في إيجاد ظروف معيشية أحسن. ووجدوا في إغراء ونداء فرنسا حلاً لمشاكلهم الكثيرة.

تبين لنا أن الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، كانت تتحكم في تنفيذها مجموعة من العوامل الخاصة بفرنسا والوضع العام في الجزائر مثل نوعية الحكام العسكريين المشرفين على الاحتلال. ويجب أن نعترف أن احتلال الجزائر بالنسبة لسكانها جاء في وقت غير مناسب، ففرنسا قد قطعت أشواطاً معتبرة في مجال التقدم والازدهار في شتى المجالات. بينما الجزائر شأنها شأن الدول العربية الإسلامية، وصلت لذروة الانحطاط. فزوال الحكم العثماني في الجزائر عام 1830م ترك المجتمع الجزائري مشتقاً، تسوده الصراعات والحروب القبلية.

كان أغلب المهاجرين إلى الجزائر، من دول البحر الأبيض المتوسط نظراً لقرب المسافة وسهولة المواصلات، وكانت أوضاعهم جيدة عموماً خاصةً في ظل الدعم الذي تقدمت إدارة

الاحتلال لهم، على حساب الأهالي الجزائريين، الذي كان نصيبهم من الحضارة الغربية يتمثل في التجهيل والتفقير والنفي والتشريد والتقتيل.

اتضح لنا مما سبق أن لسياسة مصادرة الأراضي، وفتح باب الهجرة الأوروبية للمستوطنين إلى الجزائر تأثيرات سلبية مادية ونفسية، مست مختلف جوانب الحياة لدى السكان تمثلت في تشتيت أملاك الفلاح الجزائري بحيث أصبح أجير أو خماس عند الكولون بعدما كان سيداً على أملاكه وبذلك انخفض المستوى المعيشي للفرد الجزائري، وأصبح يعيش حالة من البؤس والفقر، وتدهورت أحواله الصحية نتيجة سوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة. لم تقتصر الانعكاسات على المجال الاجتماعي، وإنما امتدت إلى الميدان الثقافي.

بناء على ما سبق اتضح لنا أن المجال الثقافي، شهد تدهوراً كبيراً نتيجة ما قامت به فرنسا من أعمال تعسفية للمدارس والزوايا ومحاربة اللغة العربية، والدين الإسلامي.

بالرغم من كل هذه المعاناة، فإن المجتمع الجزائري دافع عن نفسه بإمكانياته المحدودة. ووصل إلى درجة كبيرة من الوعي في مطلع القرن العشرين وذلك باحتكاك بعض أبنائه بالعالم. أثناء الحرب العالمية الأولى، فوحدوا صفوفهم حتى حققوا النصر المبين، واسترجعوا كرامتهم وهيبتهم، ولغتهم وأرضهم، وفي نفس الوقت فندوا الفكرة الداعية أن الجزائر فرنسية وأنها أرض شاغرة من السكان.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): إعلان خاص بالهجرة والإستيطان



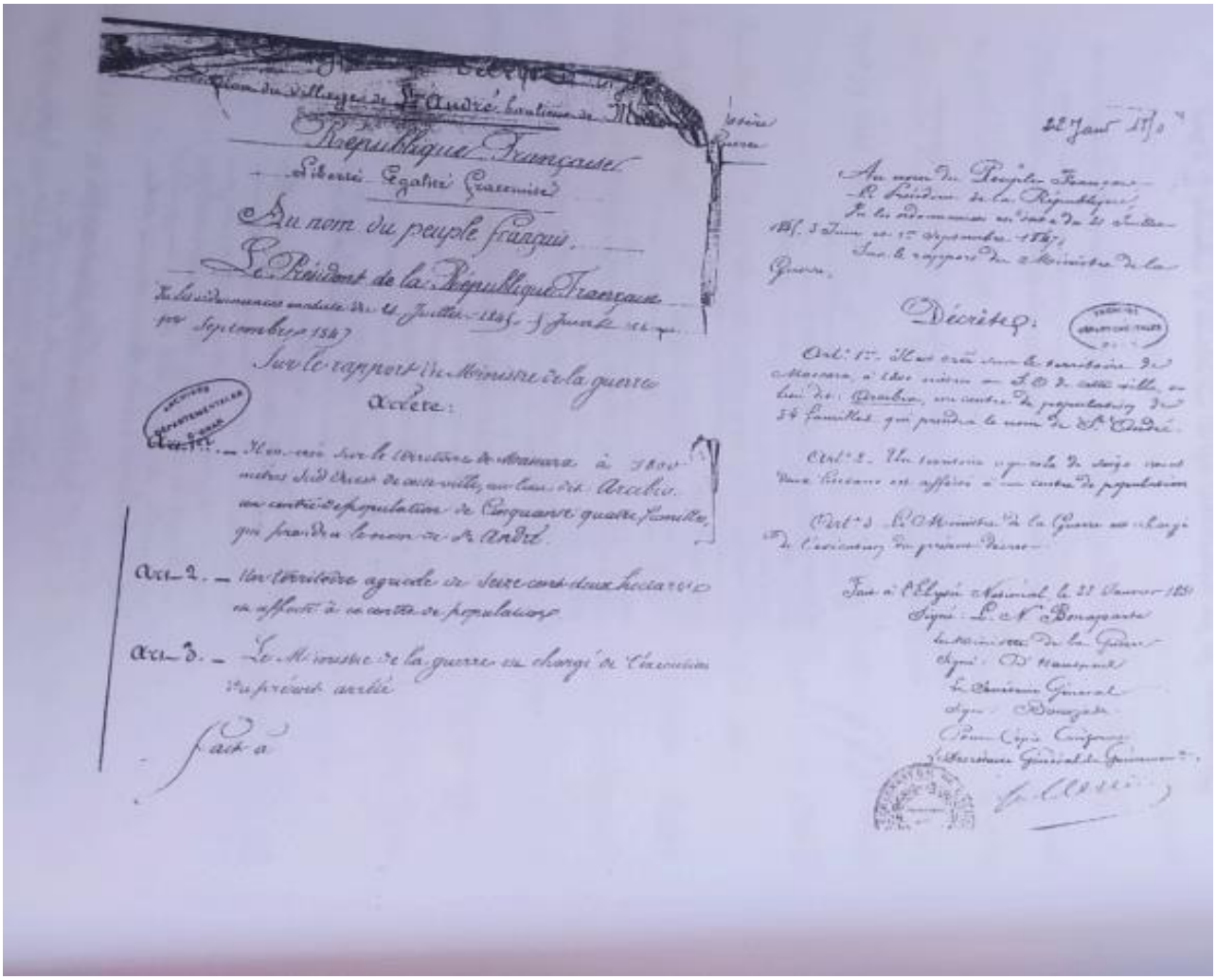
COLONISATION

DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

المصدر: بن داهة عدة، الإستيطان والصراع...، مرجع سابق، ص142.

الملحق رقم (02): نموذج قرار إنشاء مركز إستيطاني.



المصدر: بن داهة عدة، الإستيطان والصراع...، مرجع سابق، ص55.

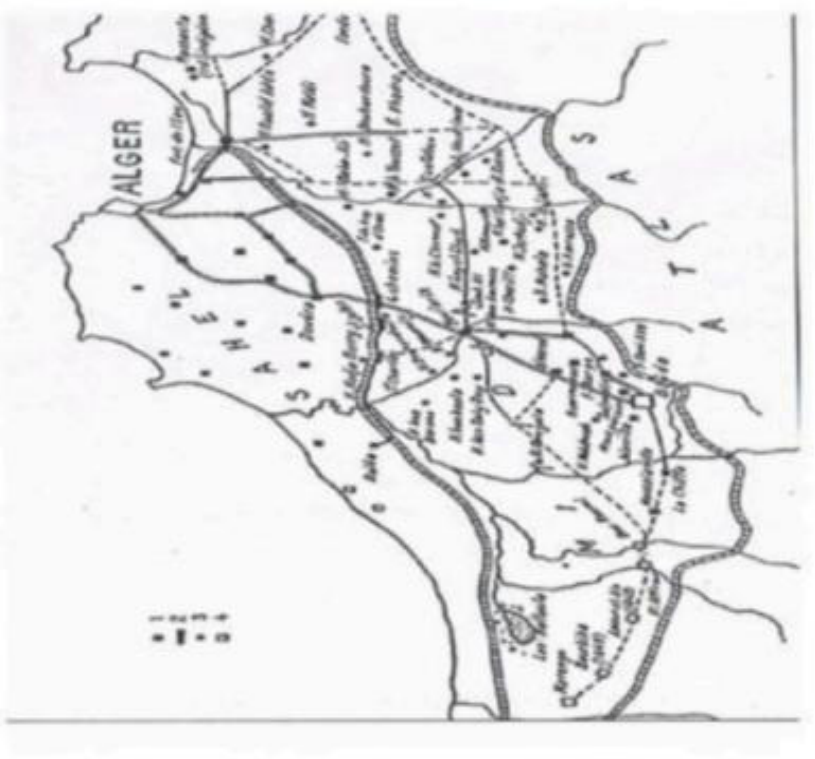
الملحق رقم (03):

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي إبراهيم – القبة		
1841	مصطفى ، البيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، دويرة،حسين داي المدية	ضاحية مستغانم، ضاحية معسكر	سكيكدة
1842	ضاحية مليانة، البليدة ، العشور، شرشال، درارية، قدوس، القليعة، أولاد فايت	تلمسان	القالة، جيجل
1843 1844	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوغار، الأصنام، تنس، ثنية الحد بابا حسان، خرايسية، دواودة، فندق جميش الحنشة)، فوكة، محالمة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج، ستاوالي، زيرالدا، دلس.	السانية	دار ميمونت، الخروش، سان انتوان، فالي
1845	الصومعة، أومال.	أرزيو، مسرغين، سان دوني دوسيق، سيدي شامي	دوزرفيل، قالمة)الضاحية(
1846	الشفة، موزاية قبل	مرغران،مرسى الكبير، سان أندري، سانت كلوتيلد، سان جروم، سانت بارب	عين صفية

		دوبليلات، سانت ليوني، ستيديا، نمور	
1847			بيحو، كوندى سماندو، سان شارل، سطيف)ضاحية(
1848	أفروفيل، داشاشيا، بني مراد، واد حر، حوانفيل، مونتيانسي، كاستيغليون، نوفي، زوريخ، مارنقو، العفرون، بورومي، لودي، داميات، لافارم، مونتيبا، مونتيوت	فالمي، آركول، حاسي عامر، حاسي بن فريحة، حاسي بن عقبة، حاس بونيف،سان لويس، فلوريس،مانجان، سان كلو، سان لو، داميسم، كليبار، مفسوخ، أبوقير، ريفولي، تونين، عين نويسي، عين تادلس، سوق الميتو	غاستون فيلوبرت فيل، جيما بيس، موندوفي، بغال، هليوبوليس، ميليزيمو، بيتي، باتنة
1849	الأربعاء	البراية، بن عربي، سيدي بلعباس	
1850	فوردي لو	عين الترك، بوسفر منصورة، صفصاف، سان أندري، سان هيبوليت	

المصدر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، 1962/1830م، ص50-52.

الملحق رقم (04): خريطة المستعمرات الزراعية في سهل متيجة



1- مراكز عادية.
2- قرى عفوية النشئة.
3- مزرعات.
4- مستعمرات زراعية تحت الجمهورية الثانية.

المصدر: شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص620.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1. المدني أحمد توفيق، كتاب هذه هي الحياة، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2. بن عثمان حمدان خوجة، المرآة، تق. تع. تح، محمد العربي الزبير، منشورات وزارة المجاهد، الجزائر، 2005م.

3. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر. أبو بكر رحال، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2005م.

4. الزهار أحمد شريف، مذكرات شريف الزهار نقيب الأشراف (1754–1830) تح: محمد التوفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974م.

المراجع:

1. عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

2. عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي في الجزائر، دار الحضارة، 2006.

3. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830/ 1962)، الجزائر، د. م. ج. 1995م.

4. سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء مجهولون الجزائر، شركة دار الأمة.

5. الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، الجزائر، شركة دار الأمة، 2014، ج3.

6. الميلي مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، ج3.

7. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، بداية الاحتلال، ط3، الجزائر، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982م.

8. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، بداية الاحتلال، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

9. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830) الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م، ج1.

10. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997م.

11. خلاصي علي، قصبة مدينة الجزائر، ط1، الجزائر، دار الحضارة، 2007م، ج2.

12. مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر، (1830-1962) غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

13. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

14. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م.

15. بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، (1830-1962) ج1، ط خ، وزارة المجاهدين الذكرى الخمسين للثورة، 2008م.

16. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1980) ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.

17. قداش محفوظ، الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1959) وزارة المجاهد، الجزائر، 2008.

18. عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار بني مزغنة، الجزائر، 2009.

19. لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

20. حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

21. مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

22. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) دار المعرفة، ج1، الجزائر، 2006م.

23. عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007م.

24. تميمي عبد المالك الخليفي، الاستيطان الأجنبي في الوط العربي " دراسة تاريخية مقارنة"، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.

25. سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، 1996م.

26. العقاد صلاح، المغرب العربي، القاهرة، 1980م.

27. هلال عمار، احتلال الجزائر من خلال أدب الرحالة الألمان في القرن التاسع عشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

28. J, DEJUX (DH) PAGLAUX L ESPAGYME ET ALGERIE AU 20^{EME} SIECLE CONTACTE CUTTURETS ET CRELATION LITTERAIRE EDITION L HARMATTAN PARIS 1985.

29. (V) DAMONTES LA COLINE ESPAGNALE EN ALGERIE IN BULLETIN DE SOCIETE DE GEOGRAPHIE 4^{EME} ANNEE 1899 2^{EME} TREMSTRE.

30. جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصر والغزو وبداية الاستعمار، 1827-1871، ترجمة المعهد العالي للترجمة، المجلد 01، ط01، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008.

المقالات:

1. بوضر ساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر،2007.

2. مياسي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ع5، الجزائر،2001.

3. بوحوش عمار، الأرض والهجرة، الأصالة، ع11، الجزائر، 1992.

4. كمال حسنة، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا.

5. قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، ع (03-04) قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس.

6. بلعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية (1830-1962) مجلة العصور.

7. أرزقي شويتام، سياسة الفرنسي في الجزائر (1830-1914) مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد02، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة سيدي بلعباس.

8. فركوس صالح، مشروع البحث التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ وأبحاث ودراسات مغاربية، جامعة8 ماي 1954، قالمة، الجزائر.

الرسائل والمذكرات:

1. بن مادي مروة، مقدم سمية، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وأثره على المجتمع الجزائري (1834-1870م) أطروحة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، المغرب العربي المعاصر، جامعة أدرار (2019-2020م).

2. لحمر كمال، صورة المجتمع الجزائري (1856-1962م) دكتوراه علوم في علم الاجتماع والتنمية، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، (2010-2011م).

3. بوشافي محمد، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي إلياس.

4. شاف موسى، الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين التجميد والتجريم وتداعياته على العلاقات الجزائرية الفرنسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013م.

5. لبيدة عماد، الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الاهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**2**
المبحث الأول: هجرة الأوروبيين نحو الجزائر المستعمرة	
المطلب الأول: السياسة الاستعمارية ودورها في هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة.	**16**
المطلب الثاني: دوافع وأسباب هجرة الأوروبيين نحو الجزائر المستعمرة.	**23**
المبحث الثاني: مراحل الهجرة الأوروبية نحو الجزائر المستعمرة.	
المطلب الأول: الهجرة الأوروبية –العسكري–	**29**
المطلب الثاني: الهجرة الأوروبية في مرحلة – الحكم المدني–	**38**
المبحث الثالث انعكاسات الهجرة الاوروبية على المجتمع الجزائري.	
المطلب الاول. الانعكاسات السياسية والاقتصادية	**45**
المطلب الثاني الانعكاسات الثقافية والاجتماعية	**48**
خاتمة	**55**
قائمة الملاحق	**58**
قائمة المراجع	**64**